



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم إدارة الأعمال

محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية
الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

**Determinants of credit facilities at
Jordanian commercial banks (2000-2015)**

إعداد الطالب
دحام لطيف دحام

إشراف
الأستاذ الدكتور سليمان إبراهيم الحوري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
إدارة الأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

الفصل الأول ٢٠١٦/٢٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ^ص

إِنِّي تَبَتُّ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾

[الأحقاف: آية 15]

تفويض

أنا الطالب: **دحام لطيف دحام**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٥٢٠٥٠٢٠٠٧

إني الطالب: دحام لطيف دحام

التخصص: إدارة الأعمال

الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن أن رسالتي غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنتني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / /

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة

(٢٠١٥-٢٠٠٠)

Determinants of credit facilities at Jordanian commercial banks
(2000-2015)

وأجيزت بتاريخ / /

إعداد الطالب

دحام لطيف دحام

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان إبراهيم الحوري

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|-------|----------------|----------------------------|
| | مشرفاً ورئيساً | أ.د. سليمان إبراهيم الحوري |
| | عضواً | أ.د. حسين علي الزيود |
| | عضواً | د. مرعي حسن بني خالد |
| | عضواً خارجياً | أ.د. غسان سالم صالح الطالب |

الإهداء

إلى .. دين النقاء والسقاء والقبول عند الله الإسلام
إلى .. الحبيب والرسول محمد صل الله عليه وسلم .. ومن تبع هديه
بإحسان إلى يوم الدين
إلى .. رمز الحنان والعطاء نبض قلبي أبي الغالي الذي وقف إلى
جانبي طيلة مسيرة دراستي أطال الله في عمره
إلى .. التي برضاها أفوز بالجنة أن شاء الله تع إلى إلى قرّة عيني
أمي الحبيبة
إلى .. من أرى بهم طريق النور مهما كان الظلام من حولي إخواني
وأخواتي الأعزاء
إلى .. رفيقة عمري ودربي أبداً ودوماً زوجتي الغالية
إلى .. الشمعة التي أضاءت دربي ونورته فلذات كبدي
(عبدالله وعبدالرحمن ورزان)

إلى وطني الجريح العراق منبع الحضارات

إلى ... من يعود الفضل إليهم في وصولي إلى هذه المرحلة أهدى
هذا العمل المتواضع داعياً من الله القبول والوصول

الشكر والتقدير

إن من دواعي الفخر والاعتزاز أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي:

الأستاذ الدكتور سليمان إبراهيم الحوري

لإشرافه على هذه الرسالة طيلة فترة تحضيرها فقد منحني النصح والتوجيه والإرشاد وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشه هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة متشرفاً بمناقشتهم.....

و إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم إدارة المال والأعمال لما قدموه لي من جهد طيلة فترة دراستي.

و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

ولله الفضل من قبل ومن بعد

دحام لطيف دحام

قائمة المحتويات

Contents

| | | |
|----|---|-------|
| ك | ملخص | |
| ل | ABSTRACT | |
| ١ | الفصل الأول : الإطار العام للدراسة | |
| ٢ | ١-١ المقدمة: | |
| ٣ | ٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها | |
| ٤ | ٣-١ أهمية الدراسة | |
| ٤ | ٤-١ أهداف الدراسة | |
| ٥ | ٥-١ فرضيات الدراسة | |
| ٦ | ٦-١ أنموذج الدراسة | |
| ٧ | ٧-١ التعريفات الإجرائية: | |
| ٨ | الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة | |
| ٩ | ١-٢ المبحث الأول: التسهيلات الائتمانية | |
| ٩ | ١-١-٢ مقدمة | |
| ١٠ | ٢-١-٢ مفهوم التسهيلات الائتمانية | |
| ١٣ | ٣-١-٢ أنواع التسهيلات الائتمانية | |
| ١٣ | ١-٣-١-٢: التسهيلات الائتمانية المباشرة: | |
| ١٣ | ٢-٣-١-٢: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: | |
| ١٤ | ٤-١-٢ أهمية التسهيلات الائتمانية | |
| ١٥ | ٥-١-٢ أهداف التسهيلات الائتمانية | |
| ١٧ | ٦-١-٢ مخففات مخاطر الائتمان | |
| ٢٠ | ٧-١-٢ الاحتياطي القانوني: | |
| ٢١ | ٨-١-٢ التركيز الائتماني: | |
| ٢٤ | ٩-١-٢ العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية: | |
| ٢٥ | ١-٩-١-٢: معدل التضخم: | |
| ٢٦ | ٢-٩-١-٢: حجم الموجودات: | |
| ٢٧ | ٣-٩-١-٢: حجم الودائع: | |
| ٢٨ | ٤-٩-١-٢: أسعار الفائدة: | |
| ٣٠ | ٢-٢ المبحث الثاني: تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية | |
| ٣٠ | ١-٢-٢ المقدمة (بني خالد، ٢٠٠٣) | |
| ٣٦ | ٣-٢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة | |
| ٣٦ | ١-٣-٢: الدراسات العربية | |
| ٤٧ | ٢-٣-٢: الدراسات الأجنبية | |
| ٥٢ | ٣-٣-٢ خلاصة الدراسات السابقة | |
| ٥٤ | ٤-٢-٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | |
| ٥٥ | الفصل الثالث : منهجية الدراسة Methodology | |
| ٥٦ | ١-٣ المقدمة: | |
| ٥٦ | ٢-٣ أسلوب الدراسة | |
| ٥٦ | ٣-٣ متغيرات الدراسة | |

| | |
|----|--|
| ٥٧ | ٤-٣ الأساليب الإحصائية |
| ٥٧ | ١-٤-٣ اختبار جذر الوحدة: (Unit Root) |
| ٦١ | ٥-٣ نموذج الدراسة |
| ٦٢ | الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| ٦٣ | ١-٤ المقدمة: |
| ٦٣ | ٢-٤ اختبار سكون السلاسل الزمنية |
| ٦٥ | ٣-٤ فرضيات الدراسة |
| ٦٦ | ٤-٤ تقدير نموذج الدراسة |
| ٦٦ | ٥-٤ نتائج تقدير محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج الأثر العشوائي. |
| ٦٩ | ١-٥-٤ اختبار الفرضية الرئيسية: |
| ٦٩ | ٢-٥-٤ اختبار الفرضيات الفرعية |
| ٧١ | ٦-٤ النتائج |
| ٧٣ | الفصل الخامس : تفسير النتائج والتوصيات |
| ٧٤ | ١-٥ تفسير نتائج الدراسة |
| ٧٦ | ٢-٥ التوصيات |
| ٧٧ | قائمة المراجع |
| ٧٨ | أولاً: المراجع العربية |
| ٨١ | ثانياً- المراجع الأجنبية |
| ٨٤ | الملاحق |

قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|--|--------|
| ١. | مفاهيم التسهيلات الائتمانية | ١٢ |
| ٢. | العوامل المؤثرة كما وردت في بعض الدراسات السابقة | ٢٤ |
| ٣. | نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية | ٦٤ |
| ٤. | نتائج اختبار سكون البواقي | ٦٤ |
| ٥. | معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة | ٦٥ |
| ٦. | نتائج نموذج الأثر الثابت | ٦٧ |
| ٧. | نتائج نموذج الأثر العشوائي | ٦٧ |
| ٨. | نتائج اختبار هوسمان | ٦٨ |

قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|-------|-----------------------|--------|
| ١. | أنموذج الدراسة | ٦ |
| ٢. | تصنيف القروض المصرفية | ٣٥ |

محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

إعداد

دحام لطيف دحام

إشراف

أ.د. سليمان إبراهيم الحوري

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، وتمثلت محددات التسهيلات الائتمانية بـ (التضخم وحجم موجودات البنك وأسعار الفائدة وحجم الودائع) متغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فكان التسهيلات الائتمانية وأجريت الدراسة على الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٥) حسب البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي الأردني. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (التضخم وحجم موجودات البنك وأسعار الفائدة وحجم الودائع) على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. كما توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي لمعدل التضخم ووجود تأثير سلبي لسعر الفائدة وعدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات وحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

وبناء على ذلك توصي الدراسة على تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية الأردنية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم، وأيضاً تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية الأردنية من شأنها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المحددات، التسهيلات الائتمانية، البنوك التجارية، الأردن.

Determinants of credit facilities at Jordanian commercial banks (2000-2015)

Prepared by:
Daham Latif Daham

Supervised by:
Prof. Sulieman I. Al-Hawary

ABSTRACT

The aim of this study to identify the determinants of credit facilities at Jordanian commercial banks, the factors affecting credit facilities represented by (inflation, the size of the assets of the bank, interest rates and the volume of deposits) considered as independent variables, the dependent variable was credit facilities for the period (2000-2015). To seek results; the researcher used (Panel Data) and (Random Effect).

The study concluded that there is a significant statistical effect of the inflation, the size of the assets of the bank, interest rates and the volume of deposits on the credit facilities at Jordanian commercial banks . Also the researcher found a positive impact of inflation rate on the credit facilities at Jordanian commercial banks , negative impact of interest rate on the credit facilities at Jordanian commercial banks, and insignificant impact of the size of assets and the volume of deposits on the credit facilities of Jordanian commercial banks.

Accordingly; the researcher recommends the need of commercial banks cooperation in exchanging information about customers to reduce credit risk to the extent that maintains the confidentiality of depositors' banking transactions at commercial banks

Keywords: Credit Facilities, Commercial Banks, Jordan.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي من خلال الدور الذي تلعبه في تجميع وقبول المدخرات القومية، على شكل ودائع لمدد مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة، وتقوم المصارف بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض تستفيد منها معظم قطاعات الاقتصاد القومي لتمويل عملياتها المختلفة، كما تواجه المصارف حالياً مشكلات وتحديات كبيرة تتعلق بالتغيرات البيئية الاقتصادية والتكنولوجية.

وكذلك زيادة حد المنافسة مما يتطلب إدارة مصرفية كفؤة قادرة على التحديات، ويتم ذلك بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة ومن بين هذه العوامل (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) في النشاط المصرفي وخصوصاً الودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية تعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف، حيث أنها تشكل نسبة كبيرة من موجودات أي مصرف، كما أن حجم موجودات البنك وأسعار الفائدة لها تأثير على التسهيلات الائتمانية ما تسببه من مشكلة كبيرة للمصرف في حال تعثر الحاصلين على هذه التسهيلات، مما يؤدي إلى نقص في موارد المصرف المادية.

كما أن المصارف التجارية هي مؤسسات اقتصادية مالية، يلتقي فيها الطلب على الأموال بالعرض عليها، وهي مختصة بالتعامل المالي، غالباً طويل وقصير ومتوسط الأجل، وأهم الأنشطة الرئيسية قبولها للودائع تحت الطلب، وفتح الحسابات الجارية، والتعامل معها من خلال الشيكات، فالمصارف هي التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية.

يعد القطاع المصرفي الأردني هو المصدر الرئيسي للائتمان ، والبنوك التجارية في الأردن تعتبر مصدر مهم لتمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة، والدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية هو تمويل المستثمرين أو العملاء بشكل عام، والتسهيلات الائتمانية هي معظم الوظائف الهامة التي تقدمها البنوك التجارية وتعتبر أيضاً القضية الأكثر حساسية وخطورة لكسب الربح، لذلك إن منح التسهيلات الائتمانية للعملاء يحتاج لوجود ضمانات بحيث أن هذه الضمانات تغطي مبلغ القرض، لضمان البنك لاسترداد رأس ماله مع الربح من خلال الفوائد والعمولات والتسهيلات الائتمانية هي أهم مصدر لتمويل المستثمرين لاستكمال مشاريعهم، حيث أنهم يعتمدون على التسهيلات الائتمانية لإقامة مشاريعهم التي تمنحها البنوك التجارية.

٢-١ مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتضمن مشكلة الدراسة قياس محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بالمتغير المستقل (حجم التضخم، حجم موجودات البنك، اسعار الفائدة، حجم الودائع) والمتغير التابع التسهيلات الائتمانية.

ومن هنا فإنه سيتم توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموع من التساؤلات الفرعية:

١- هل يؤثر معدل التضخم على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة

(٢٠١٥-٢٠٠٠)؟

٢- هل يؤثر حجم موجودات البنك على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية

للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٠)؟

٣- هل يؤثر حجم الودائع على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)؟

٤- هل يؤثر أسعار الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)؟

٣-١ أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على ارتفاع معدل المخاطرة العمليات التي تقوم بها المصارف عموماً، حيث تعتبر السياسة الائتمانية التي يتبعها أي مصرف هي الأساس الذي تعتمد عليه عمليات التخطيط المالي وجدولة الديون لدى المصرف. حيث أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء تمثل مخاطرة العمليات المصرفية، والتي يحقق من خلالها المصرف عوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة والناجمة عن منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، والمتمثلة بشكل أساسي بتعثر العملاء وعدم مقدرتهم على السداد والوفاء بالتزاماتهم، لذا كان من الضروري التطرق إلى العوامل التي تجعل المصرف يتشدد أو يتساهل في سياساته الائتمانية، وما الشروط الواجب توافرها في العملاء ليطبق عليهم قرار منح التسهيلات الائتمانية.

٤-١ أهداف الدراسة

جاءت هذا الدراسة إلى التعرف إلى: محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بـ (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة).
ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة بـ:

- ١- أثر معدل التضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- ٢- أثر حجم موجودات البنك على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

- ٣- أثر حجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- ٤- أثر أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

١-٥ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (معدل التضخم وحجم موجودات البنك وحجم الودائع وأسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

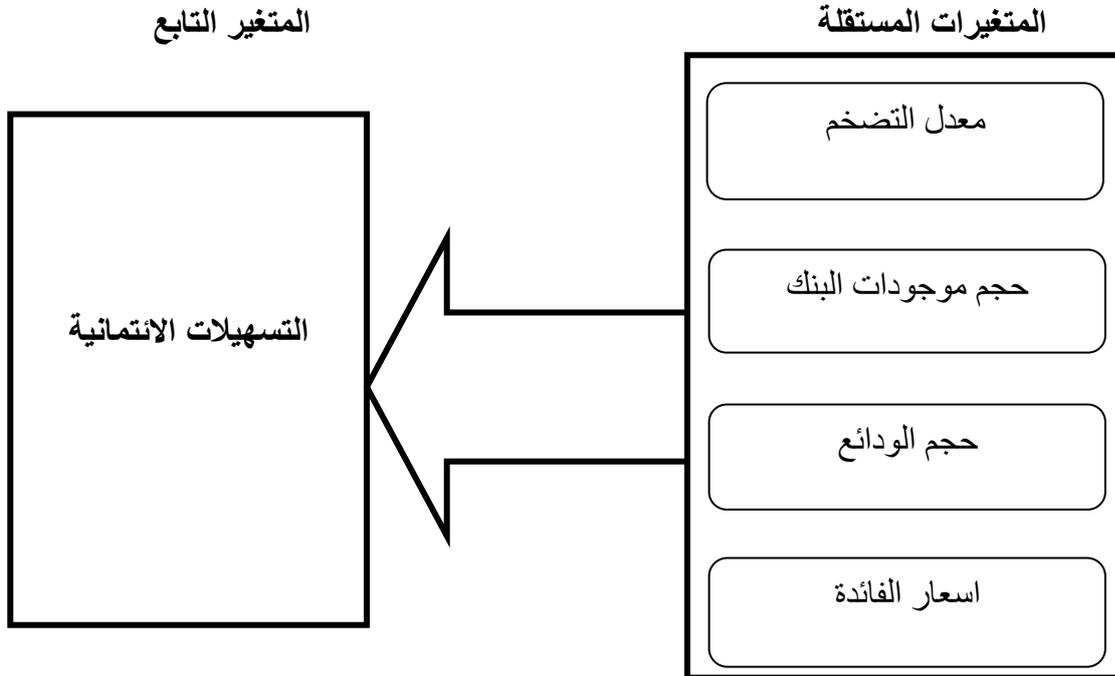
- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل التضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم موجودات البنك على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

٦-١ أنموذج الدراسة

استندت الدراسة إلى نموذجاً قياسياً يبين العلاقة بين المتغير التابع (التسهيلات الائتمانية) والمتغيرات المستقلة (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) كما يمكن وضع صيغة رياضية كما يلي:

$$\text{Fac}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{inf}_{it} + \beta_2 \text{intr}_{it} + \beta_3 \text{asst}_{it} + \beta_4 \text{depo}_{it} + u_i \dots\dots\dots(2)$$

=Fac = المتغير التابع. ويمثل التسهيلات الائتمانية. وتقاس باللوغاريتم
=Inf = معدل التضخم. ويقاس باللوغاريتم
=asst = حجم موجودات البنك. وتقاس باللوغاريتم
=depo = حجم الودائع. وتقاس باللوغاريتم
=intr = أسعار الفائدة. ويقاس باللوغاريتم
= U = حد الخطأ.



شكل (١): أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بدراسة (Siminica, 2016) ودراسة (Olokoyo, 2011) ودراسة (الحوري، ٢٠٠٧) ودراسة (ياس، ٢٠١٣)

٧-١ التعريفات الإجرائية:

- **التسهيلات الائتمانية:** دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائد وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك.

- **معدل التضخم:** يعرف التضخم بأنه ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فتره زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة أو أكثر، حيث أن ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخم، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعه معينه أو مجموعة سلع.

- **حجم موجودات البنك:** هو كل شيء يمتلكه البنك ويخضع لسيطرته حيث يمثل الموجودات الملموسة مثل، النقد في الصندوق والقروض والأوراق المالية وكذلك الموجودات غير الملموسة وهي عبارة عن حقوق معنوية تمثل، الشهرة والخدمة المصرفية الموجودة داخل المصرف.

حجم الودائع: وهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي أودعها العملاء لدى البنك وتعتبر ديون مستحقة الأداء لأصحابها في ذمة البنوك التجارية، وتمثل المصدر الرئيسي لمكونات الموارد المصرفية النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها أو رد مبلغ مساوي لها عند الطلب أو الشرط المتفق عليه.

أسعار الفائدة: هو عبارة عن نسبة مئوية والتي تمثل العائد على استعمال الأموال واستثمارها لفترة معينة. يعتبر سعر الفائدة التعويض المادي عن حجم المخاطر التي يتعرض لها صاحب رأس المال، كما يختلف مفهوم الفائدة عند كل من الدائن صاحب رأس المال والمدين المقترض.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ المبحث الأول: التسهيلات الائتمانية

١-١-٢ مقدمة

تشكل التسهيلات الائتمانية عنصراً مهماً في نشاط المصرف فهي المحرك الأساسي والمشجع للأعمال التجارية وكذلك للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتمثل أصحاب هذه المشاريع والأعمال التجارية نسبة كبيرة من العاملين في الاقتصاد وهي تساهم في استقرار الأسعار والحد من التضخم.

وتعد التسهيلات الائتمانية من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف، حيث أنها تشكل الجزء الأكبر من موجودات أي مصرف إضافة للمشكلة الكبيرة التي تسببها للمصرف في حال تعثر الحاصلين على هذه التسهيلات مما يؤدي إلى نقص في موارد المصرف المادية وهذا يمكن إرجاعه لإغفال المصارف أو تغاضيها عن بعض العوامل والإجراءات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان للعملاء ومتابعته.

والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية من أهم أوجه النشاط المصرفي التي تقوم بها المصارف التجارية في الوقت الحاضر، كون التسهيلات الائتمانية تعد عصب النشاط المصرفي وعموده الفقري، حيث تعتبر هذه العملية الركيزة الأساسية لرجال الأعمال والمستثمرين الذين يتوفر لديهم فرص استثمارية من خلال توفر أفكار قد يساهم استغلالها في الوقت المناسب إلى جني أرباح كبيرة تنعكس على اقتصاد الدولة وتحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى التنمية من خلال استغلال الفرص والاستثمار في الموارد الطبيعية وزيادة فرص العمل للطاقات البشرية المدربة والتي تتمتع بكفاءة، والحد من البطالة ودفع عجلة التنمية الذي ينعكس على إيجاد حلول للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

تلعب البنوك التجارية دوراً وسيطاً بين المدخرين والمستثمرين، فهي تساهم في تدفق المدخرات نحو الاستثمار، باعتبارها العمود الفقري للتقدم الاقتصادي، حيث أن الاستثمارات هي الداعم الرئيسي للاقتصاد الوطني، وإقامة المشاريع الاستثمارية التي تؤثر على الاقتصاد والمشاريع الوطنية دائماً تعتمد على التسهيلات الائتمانية، وبذلك فإن التسهيلات الائتمانية تلعب دوراً هاماً في النهوض بالاقتصاد الوطني.

٢-١-٢ مفهوم التسهيلات الائتمانية

ويمكن أن تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها: "قبول وعد بالدفع ثمناً للسلع أو الخدمات أو النقود أو حتى في مقابل وعد آخر بالدفع يختلف عن الوعد المقبول في تاريخ الاستحقاق وهو بهذا يمثل القوة التي تمكن الفرد من امتلاك السلع أو الخدمات بإعطاء وعد بدفع مبلغ من النقود عند الطلب أو في تاريخ محدد" (حنفي، ٢٠٠٢).

تعرف التسهيلات الائتمانية بأنها: "مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويكون تحت تصرف العميل من أجل استخدامه لهدف معلوم ومحدد للمصرف، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتمسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد" (Althahe, 2007).

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها

وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط المتعين استيفائها لكل نوع (الظاهر وآخرون، ٢٠٠٧).

ويمكن أن تعرف التسهيلات الائتمانية: هي استثمارات يقدمها الجهاز المصرفي وذلك لنسبة ربحية البنوك حيث تستثمر البنوك جزء من مواردها في مجال القروض حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات سيولة منخفضة وذلك بسبب عدم قدرة البنوك المطالبة بسداد القرض في موعد استحقاقه (الحوري، ٢٠٠٧).

كما عرفها (Aremu, et al. (2010 بأنها: "تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً". كما تعرف التسهيلات الائتمانية: على أنها الخدمات التي يقدمها المصرف في مجالات محددة، وقد اعتادت إدارات المصارف العراقية بتسمية بعض الأنشطة أو العمليات المصرفية بالتسهيلات الائتمانية، وهي تسهيلات ائتمانية نقدية وتعهدية وتشمل (حسابات جارية مدينة، خصم كمبيالات، خطابات الضمانات، الاعتمادات المستندية، وبطاقات الائتمان) (قاسم، ٢٠١١).

كما تعرف التسهيلات الائتمانية: هو التزام جهة معينة بالإقراض لجهة أخرى، والمقصود به أن يقوم الدائن بمنح المدين فترة من الزمن يلتزم فيها المدين بدفع قيمة الدين عند انتهاء المهلة، وتعد هذه الصيغة التمويلية المعتمدة من قبل المصارف (السمهوري، ٢٠١٦).

كما تعرف التسهيلات الائتمانية: هي دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك (البنك المركزي، ٢٠١٦).

كما يرى الباحث أن التسهيلات الائتمانية: هي خدمة مصرفية يقدمها البنك للعميل مقابل حصوله على فائدة تمثل الفائدة استثمار للبنك حيث يكون اتفاق بين الطرفين في عملية السحب على شكل دفعات.

جدول رقم (١)

مفاهيم التسهيلات الائتمانية

| اسم الباحث | مفهوم التسهيلات الائتمانية |
|-------------------------|--|
| حنفي (٢٠٠٢) | هي قبول وعد بالدفع ثمناً للسلع أو الخدمات أو النقود أو حتى في مقابل وعد آخر بالدفع يختلف عن الوعد المقبول في تاريخ الاستحقاق وهو |
| الظاهر وآخرون (٢٠٠٧) | ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات الائتمانية، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها |
| الحوري (٢٠٠٧) | ويمكن ان تعرف التسهيلات الائتمانية: هي استثمارات يقدمها الجهاز المصرفي وذلك لنسبة ربحية البنوك حيث تستثمر البنوك جزء من مواردها في مجال القروض |
| Althahe(2007) | مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويكون تحت تصرف العميل من أجل استخدامه لهدف معلوم ومحدد للمصرف، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات |
| Aremu (2010) | تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً |
| Rajini and Preeti(2011) | بان التسهيلات هي الفائدة المتحصلة عن طريق عملية الإقراض حيث تقدم الجهات المقرضة القروض لتيسير أعمال المنظمات من خلال موعده لسداد. |
| قاسم (٢٠١١) | على انها الخدمات التي يقدمها المصرف في مجالات محددة، وقد اعتادت إدارات المصارف العراقية بتسمية بعض الأنشطة أو العمليات المصرفية بالتسهيلات الائتمانية |
| السمهوري (٢٠١٦) | هو التزام جهة معينة بالإقراض لجهة أخرى والمقصود به ان يقوم الدائن بمنح المدين فترة من الزمن يلتزم فيها المدين بالدفع |
| البنك المركزي (٢٠١٦) | هو دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك. |

الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بدراسات السابقة

٣-١-٢ أنواع التسهيلات الائتمانية

التسهيلات الائتمانية تنقسم إلى قسمين: التسهيلات المصرفية المباشرة عبارة وضع مبلغ من النقود معين في البنك وتقديم التسهيلات إلى العميل، بينما التسهيلات المصرفية غير المباشرة تشكل ملزمة للبنك في المستقبل مع تحقيق بعض الشروط، مثل الاعتمادات المستندية وبالتالي فإن إدارة المخاطر المصرفية تعتبر واحداً من أهم الموضوعات على المستوى العالمي، وخاصة في تسلسل الأزمات المالية (Hashed, 2005).

هناك نوعين من التسهيلات الائتمانية هما:

١-٣-١-٢: التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وهي التسهيلات التي تنشأ التزاماً مباشراً على البنك بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشراً من البنك دون أن يتوقف على ذلك أي عوامل خارجية وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض المصرفية والخصم والسلف والاعتماد المالي حيث يتمكن العميل من استغلال المبلغ وله الحرية في التصرف به (مشاقبة، ٢٠٠٨).

وتشكل أكثر شيوعاً من أنواع الائتمان المصرفي وكان السحب على المكشوف أهم نوع، ولكن كان للبنوك الاستخدام المحدود لذلك لأنه يحتوي على المخاطر المالية العالية وعدم القدرة على التحكم في استخدامها (Hashad, 2005).

٢-٣-١-٢: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهي التسهيلات التي يوفر لها البنك غطاءً ائتماني يمكن العميل من الدخول في علاقات قانونية مع الغير، مكتفياً بإعارة توقيع أو سمعته التجارية بغرض تعزيز ائتمان عملية لدى دائنه ودون أن يضع تحت تصرفه أي مبالغ نقدية.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية شكل مهم لإنجاز نشاط اقتصادي معين أما بالنسبة لخطاب الاعتماد الذي يسهل عمل التجار وفقاً لشروط معينة هو نوع آخر مما يجعل من الأسهل للأجهزة المنزلية وقطاعات الأعمال (اللحام، ٢٠٠٥).

٤-١-٢ أهمية التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية (زايدة، ٢٠٠٦).

إنه من الأمور المعروفة بها في النشاط المصرفي أن الائتمان المصرفي هو الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى فهو الاستثمار الذي يضمن تحقيق الربحية العالية، وهو أيضاً يحمل البنك أكبر مخاطرة وينظر له عادة كونه أصول مصرفية غير سائلة إلى درجة كبيرة، وعادة ما تعرض البنوك التجارية أنواعاً مختلفاً من الائتمان إذ تغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية وعادة ما يتفاوض البنك أو إدارة الائتمان فيه مع طالب الائتمان على مقدار الائتمان وشروطه وطريقه تسديده ونوع الضمانات المطلوبة وكلفتة، والائتمان كعملية ما هو إلا مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد قيمة آجلة مساوي لها وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً (مناد، ٢٠١٢).

يعد الائتمان المصرفي مهم لتطوير الاقتصاد الوطني، ولكنه يؤدي إلى الفجوة التضخمية، الائتمان المصرفي مهم في الأمور المالية، أيضاً أن حجم الائتمان المصرفي يحدد الإنفاق في

الاقتصاد، وزيادة الادخار وتقليل الاستهلاك، وإن إدارة البنك تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للزبائن الموثوقين (Abu Karsh, 2005).

الائتمان المصرفي هو واحد من الأنشطة المصرفية الأكثر جاذبية لإدارة البنوك، وهو حساس جداً وخطير، لأنه يعتبر استثماراً مهماً للبنوك التجارية، قد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس أو الوصول إلى أرباح عالية جداً (Alshwahdi, 2003).

تعتبر السياسة الائتمانية الأساس في خطط النظام المصرفي الاستراتيجية بما يتعلق بمنح الائتمان باعتبارها تحتوي على المعايير والأسس والشروط وأنواع الائتمان المصرفي مما جعلها من المرتكزات المهمة في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت خارجية أو داخلية، ويمكنها ان تشكل مرتكزا لرسم السياسات البديلة واتخاذ خطوات تصحيحية على صعيد السياسات المالية والاقتصادية والنقدية (الخليل، ٢٠٠٤).

٢-١-٥ أهداف التسهيلات الائتمانية

يعد الهدف الرئيسي من وجود سياسة ائتمانية جيدة هو إيجاد إطار عام ومعايير محددة يمكن لموظفي الائتمان الرجوع لها عند اتخاذهم قرار منح التسهيلات كما تعتبر أداة فاعلة تساعد الإدارة في تخطيط وتحديد أهدافها وطرق الرقابة عليها، فوجود مثل هذه المعايير تعد ضماناً للمصرف، وغيابها قد يؤدي إلى اختلاف وسائل اتخاذ القرار الائتماني (الشواربي، ٢٠٠٧).

كما وتعد بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات الاقتراض وما يرتبط بها سواء من عناصر التكلفة أو السقوف حسب نوعها (مطر، ٢٠٠٣).

لذا فإن كل مصرف يتوفر لديه سياسة ائتمانية خاصة به يراعي فيها الأسس العامة وطبقاً
لحاجة السوق، يزود بها قسم التسهيلات بهدف توفير عامل الثقة لدى العاملين بإدارة قسم
التسهيلات لتمكينهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ ومنحهم المرونة والقدرة على اتخاذ
القرار دون الرجوع إلى الإدارة، طالما أن ذلك داخل نطاق سلطاته، فسياسة البنك الائتمانية تعكس
طبيعة القروض كما تعكس بيئة الإقراض وظروفه بالنسبة للبنك، وتشمل هذه السياسة أولويات
وإجراءات الإقراض المطلوبة ووسائل مراقبة النشاط الإقراضي ويجب أن تكون واضحة ومفهومة
لكل أصحاب العلاقة. كما يجب على البنوك العمل على تجديد السياسات الائتمانية بشكل دوري
بما يعكس الظروف والمستجدات وضرورة استمرار سياساتها الائتمانية بحيث تكون كوسيلة فعالة
في المراقبة البنكية (Altman et al., 2007).

٦-١-٢ مخففات مخاطر الائتمان

تتكون مخففات مخاطر الائتمان من الآتي (البنك المركزي، ٢٠١٦) :

- **تقنيات مخففات مخاطر الائتمان:** حيث تشمل التمويلات المغطاة بضمانات هي اي تعرض ائتماني قائم أو محتمل ومغطى كلياً أو جزئياً بضمانات مقدمة من الطرف المقابل أو من طرف ثالث بالنيابة عنه. كما يسمح للبنوك استخدام الضمانات المالية المؤهلة لتخفيض التعرضات الائتمانية للطرف المقابل عند احتساب متطلبات رأس المال.
- **الضمانات:** يعترف بالضمانات التالية عند استخدام الأسلوب البسيط:

- **الودائع النقدية:** (حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح أو إيداع نقدي) المرهونة أصولياً لصالح البنك مانح التمويلات، في حال كون الضمانة النقدية موجودة لدى بنك اخر فانه يشترط لمنحها نفس الوزن الترجيحي للبنك الموجودة لديه، ان يكون عليه مؤشر واضح وصريح بالرهن لصالح البنك مانح التمويل، وان يكون للبنك مانح التمويلات الحق بطلب تحويلها دون قيد أو شرط، وان يكون هذا الحق غير قابل للنقض.

- **هامش الجدية:** (دفعة الضمان التي يتم الاحتفاظ بها كتأمين) باتفاقيات البيع أو الإجازة المسبوقة بوعده ملزم، ويكون للبنك حق الرجوع على المتعاملين اذا كان هامش الجدية غير كاف لتغطية قيمة الأضرار.

- **العربون:** الدفعة المقدمة التي يتم الاحتفاظ بها بعد القد كضمان لتنفيذ العقد، ويحق للبنك تملك مبلغ العربون المأخوذ من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد اذا فسخ المشتري أو المستأجر العقد خلال المدة المتفق عليها.

- **الصكوك المصنفة:** من قبل مؤسسات تصنيف ائتماني معترف بها والتي لا يقل تصنيفها عن، -BB اذا صدرت من قبل حكومات أو منشآت وشركات القطاع العام التي تعامل معاملة الحكومة، وان لا يقل تصنيفها عن -BBB اذا كانت صادرة عن جهات أخرى (بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية) أو A-3/P-3 للصكوك قصيرة الأجل.

- **الصكوك غير المصنفة:** من قبل جهة تصنيف معترف بها والتي تحفف كافة الشروط التالية، ان تكون صادرة من بنك إسلامي أو تقليدي أو حكومي، ومدرجة فيسوق مالي معترف به، وان تكون جميع الصكوك المصنفة ذات نفس درجة الأولوية الصادرة عن نفس البنك لا يقل تصنيفها عن A-3/P-3 أو -BBB من قبل مؤسسات تصنيف خارجية معترف بها.

الأسهم المتداولة والمدرجة ضمن مؤشر رئيسي للسوق.

- صناديق الاستثمار المشتركة وما هو بحكمها على ان تكون لها سعر وحدة متداول يوميا بالسوق، وتكون استثمارات الصندوق محصورة في الضمانات المذكورة أعلاه.
- يعترف بالضمانات التالية عند استخدام الأسلوب الشامل، حيث ان جميع الضمانات الواردة ضمن الأسلوب البسيط، وتكون الأسهم المتداولة غير المدرجة في بالمؤشر الرئيسي للسوق

ولكنها متداولة في سوق مالي معترف به، وان صناديق الاستثمار المشتركة تحتوي على الأسهم الواردة في البند أعلاه.

- الأسلوب البسيط: عند استخدام الأسلوب البسيط يتم الاستعاضة عن الوزن الترجيحي للطرف المقابل بالوزن الترجيحي الخاص بالضمان (سواء كانت التغطية جزئية أو كلية).

- الحد الأدنى في الشروط الواجب توفرها في الضمانات: هي ان لا تقل مدة الرهن عن عمر المطالبة الائتمانية، وان يتم إعادة تقييمها حسب سعر السوق بحد أقصى كل ستة اشهر، وفي حالة التغطية الجزئية تقسم المطالبة إلى جزأين، جزء مغطى يعطي وزن المخاطر الترجيحي الخاص بالضمان، وجزء غير مغطى يعطي وزن المخاطر الترجيحي للطرف المقابل، حيث يخضع الجزء المغطى بضمان مؤهل لوزن مخاطر ترجيحي حده الأدنى (٢٠%) اخذ بالاعتبار الاستثناءات الواردة ضمن البند سابعا.

- استثناءات الحد الأدنى لوزن المخاطر: يمكن إعطاء وزن ترجيحي (صفر %) للمطالبات المضمونة شريطة ان يكون التعرض الائتماني والضمان بنفس العملة وان الضمان عبارة عن نقد أو ما هو بحكمه، والضمان عبارة عن صكوك صادرة عن الحكومة أو مؤسسات القطاع العام المؤهلة لوزن مخاطر ترجيحي (صفر %) وان تكون القيمة السوقية مخصومة بنسبة (٢٠%) في حال كان الضمان عبارة عن ضمان نقدي وكان بعملة مختلفة عن عملة التعرض الائتماني، عندها يتم إخضاع الضمان النقدي لنسبة مقدارها (٨%).

- الأسلوب الشامل: عند استخدام الأسلوب الشامل لعكس اثر الضمانات المؤهلة، على البنوك تعديل قيمة التعرض الائتماني باستخدام نسب الاقتطاع بحيث يتم تعديل التعرض

الائتماني صعوداً وقيمة الضمان هبوطاً ليعكس التذبذب بالقيمة السوقية لكل منهما، أما في حال اختلاف عملة الضمان عن عملة التعرض الائتماني يتم احتساب تخفيض إضافي لقيمة الضمانة وذلك لعكس اثر تذبذب أسعار الصرف، وان كانت القيمة المعدلة للتعرض الائتماني اكبر من قيمة المعدلة للضمانة (متضمنة تعديل مخاطر أسعار الصرف) فان الفرق بين القيمتين يخضع لمتطلبات راس المال بما يتناسب مع وزن المخاطر الترجيحي للطرف المقابل، يعتمد حجم كل نسبة اقتطاع على نوع الأداة، نوع العملة، دورية إعادة التقييم.

٧-١-٢ الاحتياطي القانوني:

يعد الاحتياطي القانوني نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) وفي الغالب تكون هذه النسبة (١٠%)، ويبقى المصرف يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم المصرف (حتى يساوي الاحتياطي القانوني راس المال المدفوع بالكامل) (العصار والحلبي، ٢٠٠٠).

يتم احتساب الاحتياطي النقدي بالنسبة النافذة (حالياً ٧%) على أساس وعاء المتوسط الحسابي الشهري لأرصدة ودائع العملاء اليومية خلال الشهر السابق لتاريخ إيداع الاحتياطي على ان لا تقل هذه النسبة عن (٥%)، وان من الشروط الخاصة بالاحتياطي النقدي القانوني بالدينار، حيث يحتفظ البنك يومياً لدى البنك المركزي بما نسبته (٦٥%) من قيمة الاحتياطي النقدي بالدينار المترتب عليه خلال فترة الاحتفاظ البالغة مدتها شهراً واحداً اعتباراً من خامس يوم عمل من كل شهر، ولا يجوز بأي حال من الأحوال ان ينخفض المبلغ المحتفظ به يومياً عن هذه النسبة، حيث تقوم البنوك بتلبية الجزء الذي يتم تليلته بأسلوب المعدل اليومي والبالغ

(٣٥%) من متطلبات الاحتياطي عن فترة الاحتياطي السابقة العائدة لهذه النسبة والتي تمتد (١٤) يوماً اعتباراً من يوم الاثنين وحتى يوم الأحد بحيث يكون يوم الأحد مشمولاً لغايات فترة الاحتياطي بما في ذلك أيام الجمع والسبت والعطل الرسمية (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٦).

هناك فوائد يمكن الحصول عليها عند تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي:

إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يعتبر قوة للنظام المصرفي ويزيد ثقة الجمهور ويشكل الأساس لهيكل من الائتمان أطول مدة وأكثر مرونة، وإن عملية تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنوك المركزية يوفر لها أرصدة إضافية ويقوي المركز المالي لهذه البنوك بحيث يزيد من قدراتها في الرقابة على الائتمان المصرفي ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض (جميل، ٢٠٠٣).

٢-١-٨ التركيز الائتماني:

تمثل مخاطر التركيز الائتماني إحدى صور المخاطر الائتمانية، ويظهر التركيز في محفظة القروض بسبب تركيز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية أخرى (Dullmann & Masschelein, 2006).

وبهذا يتضمن التركيز الائتماني:

١. تركيز الزبون الواحد : وينجم هذا التركيز عن قيام المصرف بتوجيه الائتمان إلى زبون واحد، نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لزبائن آخرين (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧).
٢. التركيز القطاعي: ويحدث هذا التركيز نتيجة التعرض الكبير إلى قطاع الأفراد أو إلى قطاعات اقتصادية مترابطة، إذ يختلف المقترضون في درجة تحسسهم للمخاطر العامة فضلاً عن أن بعض الشركات لا تبالي للظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، ونتيجة لذلك يتعثر المقترضون في السداد، لهذا يعد التقييم الواقعي للتعثر أساسياً لقياس مخاطر الائتمان (Bonti & et al., 2003).

مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات بازل للرقابة المصرفية:

اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي ونظم قياس المخاطر وطرائق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، إذ تعد وظيفة إدارة المخاطر على مستوى المصرف ووظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين الإدارات المصرفية بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المصرف كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها، (الطائي، ٢٠١٢).

يعد الهدف الرئيسي من لجنة بازل هو وضع مناهج لقياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها وتقييمها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها ويتم ذلك من خلال تقييم وتصنيف مستويات مخاطر الائتمان لكل عملية، ويركز نظام التصنيف على وضع معايير لتقييم الزبائن بهدف:

- تقييم جودة محفظة الائتمان.
- اتخاذ القرار الائتماني بناء على نتائج التقييم.
- إيجاد آلية للإنذار المبكر وتحديد الزبائن الذين يتعين إبداء عناية خاصة لأوضاعهم.

- تحديد القروض غير المنتظمة وتكوين المخصصات اللازمة لها (مامندي، ٢٠١٢).

ركزت لجنة بازل ٢ على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع المصارف على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات راس المال لدى المصارف وممارسات إدارة المخاطر الحديثة مع إعطاء دوره هام للسلطات الرقابية بشأن تفعيل نظام التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية والتأكد من صلاحيته وملاءمته، فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية تتعرض لمخاطر اقل وتحتاج إلى راس مال اقل والعكس حال احتفاظ بمحفظة ائتمانية ذات جودة منخفضة، مما يعطي المصارف حافزا لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر (ابو كمال، ٢٠٠٧).

هناك عدة ضوابط أدرجت ضمن لجنة بازل للحد من التركيز الائتماني هي:

- تحديد سقف الائتماني للزبون الواحد بنسبة تتراوح ما بين (١٠%-٢٥%) من راس المال المدفوع، كما أوصت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي بان لا تزيد النسبة عن ٢٥%، وذلك بهدف تحديد قدرة المصارف على منح قروض كبيرة إلى جهة واحدة، وبالتالي تجنب التعرض الكبير للمخاطر (حماد، ٢٠٠٥).

تهتم السلطات الرقابية في جميع الدول بوضع نظم للحد من التركيز الائتماني تتصرف غالبا إلى مركز الائتمان الممنوح للزبون الواحد الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية لخسائر المصارف التجارية، حيث إن مخاطر الائتمان تمثل مخاطر التركيز في صناعة معينة أو نشاط معين لكن تبقى مخاطر التركيز على زبون واحد من أهمها، إذ يمكن ان يترتب عليها حصول الزبون على ميزات نتيجة لضخامة مركزة المالي (السيسي، ٢٠٠٢).

- تحديد نسبة كفاية راس المال بوصفه النظام الوقائي المتفق عليه دولياً ضمن لجنة بازل،
الأمر الذي يتطلب احتساب المخصصات بما يضمن جودة الموجودات القائمة (مفتاح
ومعارفي، ٢٠٠٧).

٢-١-٩ العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية:

لاحظ الباحث أن تنوع وتعدد العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية في الدراسات
السابقة يعزى إلى اختلاف رؤية وأساليب الباحثين حول التسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة
عليها، ويوضح الجدول التالي العوامل المؤثرة كما وردت في بعض الدراسات السابقة:

**جدول رقم (٢)
العوامل المؤثرة كما وردت في بعض الدراسات السابقة**

| العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية | الباحثون |
|---|---------------------|
| الظروف الاقتصادية، أثر السياسة النقدية، سعر الفائدة على القروض، حجم الودائع، راس مال البنك واحتياطياته | علاونة (٢٠٠٤) |
| أسعار الفائدة | الحوري (٢٠٠٧) |
| راس مال البنك واحتياطياته، الظروف الاقتصادية، درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة، موقع المصرف، قدرة وخبرة العاملين في المصرف، الضوابط الشرعية، السياسة النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة، حجم الودائع | شمس الدين (٢٠١٢) |
| نسبة الودائع، نسبة رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، معدل التضخم، الاحتياطي القانوني | Mwafag Rabab (2015) |
| راس مال البنك واحتياطياته، طبيعة الودائع واستقرارها، ظروف المنطقة الاقتصادية، مرونة السياسة المالية للبنك المركزي الخاص بالبنك، خبرة المصرف في مجال المالي والإداري، السياسة الائتمانية للمصرف واحتياطياته | السمهوري (٢٠١٦) |

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالدراسات السابقة

هناك تعدد في العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية في الدراسات السابقة حيث
تعددت آراء الباحثون حول العوامل المؤثرة ويرى الباحث أن العوامل المؤثرة على التسهيلات
الائتمانية هي:

١-٩-١-٢: معدل التضخم:

تعد ظاهرة التضخم واحدة من المشاكل الاقتصادية المهمة في المجال المالي والإداري، حيث يمكن أن يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويعد التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية حيث يحظى باهتمام من قبل جميع دول العالم المتقدمة والنامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى ما يحدثه التضخم من آثار في جميع القطاعات سواء كانت حكومية أو خاصة، فضلاً عن الآثار التي يحدثها التضخم فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (Oshaibat, 2016).

تؤثر حالة التضخم على الشركات التي تمول جزءاً كبيراً من أنشطتها عن طريق الاقتراض بتكلفة ثابتة، لذا فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة ثرواتهم، وبالتالي زيادة أرباحهم، في حين إذا كانت الشركة دائنة مثل البنوك تكلفه ثابتة ثم ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض في الثروة وبالتالي الحد من قدره عوائد الأسهم (Aquanno & Brennan, 2016).

يؤثر التضخم على المتغيرات المتعلقة بالاستثمار ومنها زيادة أسعار الأسهم، لان المستثمرين يحاولون حماية مدخراتهم من حالات التضخم وذلك بزيادة الاستثمار في الأسهم الأمر الذي يؤدي رفع أسعارها وزيادة الأرباح في نفس المعدل وربما ستكون زيادة الأرباح أكثر (Acuna-Roa & Polani, 2016).

يعد التضخم من العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار الذي يهدف إلى تحقيقه البنك المركزي، هذا عن طريق اتخاذ الكثير من الإجراءات التي تعمل على تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، وذلك بما يتلاءم مع تمويل نشاط الاقتصاد، وأهمية الاستقرار النقدي يعد من أهم أركان البيئة الاستثمارية

حيث يعمل على تحريك النشاط الاقتصادي. حيث يمكن قياس معدل التضخم بمعيار يسمى المستوى العام للأسعار ويعرف بأنه المستوى الترجيحي لأسعار مجموعه من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما. وتقوم عملية حساب مستوى عام للأسعار بإعطاء وزن ترجيحي لكل من السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع ويجري إعطاء ذلك الوزن وفقاً لمسح عام ومن خلال ذلك المسح يمكن معرفة الاتجاه العام لإنفاق الأسر في بلد ما على السلع والخدمات المختلفة وبحسب ما تستقطع السلع المختلفة من دخول الأفراد في المجتمع يعطي لتلك السلع وزناً (ياس، ٢٠١٣).

٢-١-٩-٢: حجم الموجودات:

تعرف الموجودات: على أنها كل شيء يمتلكه البنك ويخضع لسيطرته حيث انه يمثل الموجودات الملموسة مثل (النقد، المخزون، الذمم المالية)، وكذلك الموجودات الغير الملموسة وهي عبارة عن حقوق معنوية تتمثل بشهره والخدمة المصرفية الموجودة داخل المصرف، حيث تعمل البنوك على حماية موجوداتها وذلك لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية (Siminica, 2016).

تتضمن الموجودات المتداولة والتي تمثل النقد من الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إهلاكها خلال سنه واحدة أو دورة تشغيلية حيث تشمل النقدية الموجودة في صندوق البنك والشيكات ورسيد الحساب الجاري لدى البنك، كما أن الموجودات الملموسة طويلة الأمد تساعد البنوك على ممارسة أنشطتها، حيث يتم اتخاذ هذه الموجودات في تسيير أعمال البنوك (Savickaite, 2014).

٢-١-٩-٣: حجم الودائع:

يعد حجم ودائع المصرف العامل الأساسي المؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان، فكلما كان حجم الودائع أكبر، زادت قدرة المصرف على منح ائتمان أكثر، فالمصرف دائماً يقرض من الودائع التي لديه، أما راس مال المصرف واحتياطياته فلها وظائف أخرى، ولا تستخدم في عمليات الائتمان، حيث تعرف الودائع بأنها "اتفاق بين المودع والمصرف حيث يقوم المودع بإيداع مبلغ معين من المال بإحدى الوسائل المتبعة مقابل التزام المصرف بإعادتها عند الطلب أو وفقاً لما هو متفق عليه"، حيث تصنف الودائع إلى ودائع وقتية، ودائع ثابتة، ودائع بإنذار (فتاح، ٢٠١١).

ترغب البنوك التجارية باستقرار الودائع لديها ومكوئها لفترة أطول، لان ذلك يعطيها فرصة للاستثمار هذه الودائع في أصول مدره للدخل دون الخوف من حصول سحبوات مفاجئة على هذه الودائع، لان كثرة السحبوات يجبر البنوك التجارية ان تحتفظ بسيولة عالية للإيفاء بسحبوات المودعين، وتختلف الودائع من حيث سرعة السحبوات عليها، فالودائع الجارية تتسم بكثرة السحبوات عليها مقارنة بالودائع الآجلة وودائع التوفير، مما يعني أن ارتفاع نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الودائع يحتم على البنك أن يحتفظ بسيولة عالية مقابلها أو يستثمر أمواله في أصول قصيرة الأجل عائدها قليل وسيولتها مرتفعة مما يؤثر بصورة سلبية على عائد البنوك (عياد وآخرون، ٢٠١٤).

يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل اجله، كما انه يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (سعيد، ٢٠٠٦).

كما أشار Olokoyo (2011) أن الودائع لها تأثير إيجابي على معدل النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حيث أشار إلى أن حجم الودائع في البنوك تؤثر على حجم الإقراض المصرفي، حيث يتم قياس هذا المتغير عن طريق قسمة إجمالي ودائع البنك في سنة معينة من إجمالي الموجودات في تلك السنة، حيث من المتوقع أن تأثير هذا المتغير هو إيجابي على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك.

٢-١-٩-٤: أسعار الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم الأدوات النقدية الاختيارية التي تستخدم بهدف تحقيق قوانين الاستثمار ووسائل الاقتراض، ويعتبر من الرقابة المباشرة على الائتمان التي تسمح للبنوك المركزية تنظيم أقصى نسبة من الفائدة على الائتمان وعلى الودائع الزمنية ومؤسسات التمويل في المصارف وحسابات التمويل غير البنكية، فسر الفائدة لا يؤثر في نسبة الاحتياطات الكلية للبنوك ولكنه يؤثر في عرض النقد، فإذا زادت نسبة الفائدة فإن هذا الأمر سيتك آثارا ملموسة على جانب الطلب على التسهيلات الائتمانية وذلك بالانخفاض وإن استخدام البنك لأداة سعر الفائدة يلعب دورا بالغا في عرض النقد، فعند رغبته في زيادة عرض النقد في ظروف الكساد فإنه يسعى لتخفيض معدل الخصم وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الطلب على التسهيلات الائتمانية (الحوري، ٢٠٠٧).

يوجد ضوابط على أسعار الفائدة على القروض في جنوب المحيط الهادئ، حيث تستخدم هذه الضوابط على أسعار الفائدة على القروض حيث تؤثر على مستوى الائتمان المصرفي عموما، وان هناك نقاش في جميع أنحاء المنطقة ولصناعات مختارة حول ارتفاع أسعار الفائدة حيث كانت معدلات الفائدة متتابعة بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة حيث إنها تميل إلى الانخفاض بشكل عام (Sharma, 2012).

إن أسعار الفائدة من ضمن المؤشرات التي اختلف عليها الاقتصاديين من حيث القرار، إذ يذهب بعضهم إلى أن وضع الاقتصاد يكون في حال أفضل مع انخفاض أسعار الفائدة، بينما يرى آخرون انه ليس من الممكن أن يكون هناك أسعار فائدة منخفضة طالما هناك حالة تضخم، (Hussain & Aahar, 2016).

عند ارتفاع أسعار الفائدة قد يجد المودعين انه من الأفضل ان يودعوا أموالهم في البنوك للحصول على فوائد، والبعض الآخر يقوم ببيع الأسهم للحصول على السيولة مما يزيد من عرض الأسهم، وبالتالي تقليل أسعارها، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن البنك المركزي يخفض أسعار الفائدة لزيادة الإنفاق، وبالتالي فان الأفراد لن يكون له الرغبة في وضع مدخراتهم في البنوك (Oshaibat, 2016).

٢-٢ المبحث الثاني: تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية

١-٢-٢ المقدمة (بني خالد، ٢٠٠٣)

إن تصميم نظام موضوعي فعال لتصنيف مخاطر الائتمان يفترض ان يكون هدفا بعيد الأمد لكل مصرف حتى يتضمن لنشاطه الاستمرارية لان بيئة المصرفي أصبحت تعصف بها حالة عدم التأكد البيئي وشدة المنافسة المحلية والعالمية التي تتعاطم فيه مخاطر القروض المتعثرة، وفي هذا السياق ظهرت مصطلحات مصرفية جديدة وليدة إفرزات أفرزتها التطورات الاقتصادية الجديدة فعلى؛ سبيل المثال ("SPP" Single Passport Principle) ويعني ذلك انه اذا ما تم ترخيص مصرف ما للعمل في إحدى الدول الأوربية، عندها فانه يستطيع العمل في كل الدول المنتمية للوحدة الأوربية، وهذا ينجم عن حدة التنافس بين البنوك، وكنتيجة لذلك فان الهامش الربحي للمصارف التي تتصف ببطء الاستجابة والكفاءة سوف تتخفض عوائدها وفي هذا الإطار يفترض على كل مصرف ان تكون له محفظة متنوعة من حيث آجال القروض التي تمنحها، والقطاعات التي تمولها، وحجم الشركة بين الكبير والصغير، والتنوع من حيث الشكل القانوني لها بين مساهمة عامة إلى منشأة فردية، وكذلك التنوع في نوعية العملة التي تمنح بها التسهيلات لتقليل جملة المخاطر المصرفية، والعمل على زيادة العائد على الاستثمار.

إن الغاية الأساسية من عملية تصنيف القروض المصرفية في البنك هي غاية رقابية لمحاولة تخفيض الخسائر المتوقعة إلى أدنى مستوى ممكن والناجمة عن عدم التسديد، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق توفير وتطوير أنظمة إنذارات مبكرة لديها القدرة التنبؤية العالية لكشف نواحي القصور في عمل المقترض تجنباً لحدوث التعثر.

ويعد نظام تدرّيج أو تصنيف القروض المصرفية وسيلة لتبويبها في شرائح أو فئات معينة لغرض رقابتها، بهدف إلقاء الضوء على مواقع الضعف والقوة في محفظة القروض، فبعض القروض التي تبوب مثلا في شرائح معينة تتطلب رقابة مستمرة ومتابعة متواصلة لها، في حين ان القروض المبوبة مثلا في شرائح معينة قد لا تحتاج سوى رقابة محدودة، وعندما تجري عملية المراجعة بشكل متكرر يعاد تدرّيج بعض القروض في ضوء تطور ظروف أحوال المقترض وعلى ذلك فان نظام التدرّيج يتصف بالديناميكية (الحركية) وليس الثبات.

وقد تناول الباحثين والمختصين في مجال البنوك درجات عديدة من التصنيفات منهم من صنفها إلى أربعة مستويات وخمسة وست وأكثر من ذلك، مع العلم بان البنك المركزي الأردني قد صنفها إلى أربعة مستويات.

ويرى الباحث بأنه كلما زادت درجة التصنيف كلما زادت جودة محفظة القروض لان المتابعة والرقابة تكون اكثر فائدة ومرونة، فضلا عن سهولة تشخيصها لكي توفر جهاز إنذار مبكر للبنك من اجل اتخاذ الإجراءات العلاجية في أسرع وقت ممكن وفيما يلي درجات التصنيف (بني خالد، ٢٠٠٣).

- تسهيلات فوق المستوى AAA- Peculiar

هي تسهيلات ائتمانية منحها البنك مقابل ودائع أو تأميمات نقدية بنسبة ١٠٠% وانخفاض مخاطرها الائتمانية إلى أدنى مستوى لها، حيث تكون البيئة التشريعية وقوانين العمل فيها داعمة لنشاط الشركة وتتصف منتجات هذه الشركة بالجودة العالية حيث تتمتع الشركة بسمعة جيدة وتكون قادرة على الوصول إلى أسواق راس المال.

- تسهيلات جيدة جدا AA-Very good

هي التسهيلات التي يكون تأثيرها بالمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية منخفض حيث تكون موجوداتها ذات جودة عالية مع سيولة جيدة جدا حيث تكون إدارة الشركة أو البنك إدارة قوية ذات سمعة جيدة كذلك تكون البيئة التشريعية والقانونية مناسبة لنشاط الشركة حيث تكون ذو استقرار اقتصادي مع بعض النمو يصاحبه نمو في أرباح الشركة.

- تسهيلات جيدة A-Good

يكون هذا النوع من التسهيلات ذو جودة عالية لموجودات الشركة وذو اقتصاد مستقر وتتمتع الشركة بسمعة جيدة ويكون خط إنتاجي فوق المتوسط المعروف في قطاع الشركة وتكون الإدارة جيدة ومتناسكة في كل المواقع الحساسة حيث يكون لها إمكانية للوصول إلى أسواق راس المال كذلك نمو في الحصة السوقية ينسجم مع القطاع والسوق.

- تسهيلات مقبولة: BBB- Average

يوجد في هذا النوع من التسهيلات ضعف من عناصر المخاطرة حيث ان المركز المالي متوسط في بعض الأحيان ترافقه جودة مقبولة للموجودات حيث ان قطاع الشركة يكون مستقر لكن بدون نمو تكون فيه القروض ضمن صفقات عالية التنظيم وذلك بسبب القيود التنظيمية المفروضة عليها.

- تسهيلات مقبولة بحذر: BB-Watch

يكون هذا النوع من التسهيلات ذو ائتمان أعمال مقبول ولكن تحت مخاطرة كبيرة وتتطلب إشرافاً قوياً واهتمام كبيراً من قبل المقرض والقروض ضمن تصنيفات عالية التنظيم بسبب الحالة

المالية للمقترض، حيث يكون المركز المالي ليس بالقوي وذو سيولة قليلة جدا يكون فيه خطوط الإنتاج قديمة وان تسعير الأوراق المالية دون مستوى الاستثمار.

- تسهيلات تحتاج إلى الاهتمام ورعاية الإدارة: B-Management Attention

يكون هذا النوع من التسهيلات مراقبة الوضع الائتماني للشركة حيث تكون موجودات الشركة مقبولة وسيولة مقبولة لحد كما، حيث تقوم الشركة بالأشراف والمتابعة المستمرة

- تسهيلات تحت رعاية خاصة: CCC-Oaem

تتمثل هذه التسهيلات في ائتمان مقبول لحد ما، كذلك هناك بعض حالات الضعف، لان هناك أعمال غير مرغوبة بسبب وجود مخاطرة ائتمانية غير مضمونة وغير مرغوبة، ولكن إلى درجة الثقة التي تبرر اللجوء إلى تصنيف القروض دون الحد القياسي، بحيث ان الموجودات مقبولة حاليا ولكنها ضعيفة بحيث لا توجد خسارة في الأصول الرأسمالية أو في الفائدة المنظورة، حيث يكون قطاع الشركة غير مستقر وان الضمانات قد تغطي القروض مع وجود ضعف في مستوى الأرباح وانخفاض كفاءة الشركة في الوصول إلى أسواق راس المال.

- تسهيلات دون المستوى القياسي: CC-Substanderd

هي التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق احد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو كليهما أو جمود الحساب الجاري المدين، حيث يكون ائتمان الأعمال غير مقبول حاله السداد في وضع حرج وانخفاض في الحصة السوقية ومواجهة صعوبات مالية في تسديد الفوائد، حيث يكون عدم قدرة الشركة في الحصول على قروض تمويلية جديدة ،

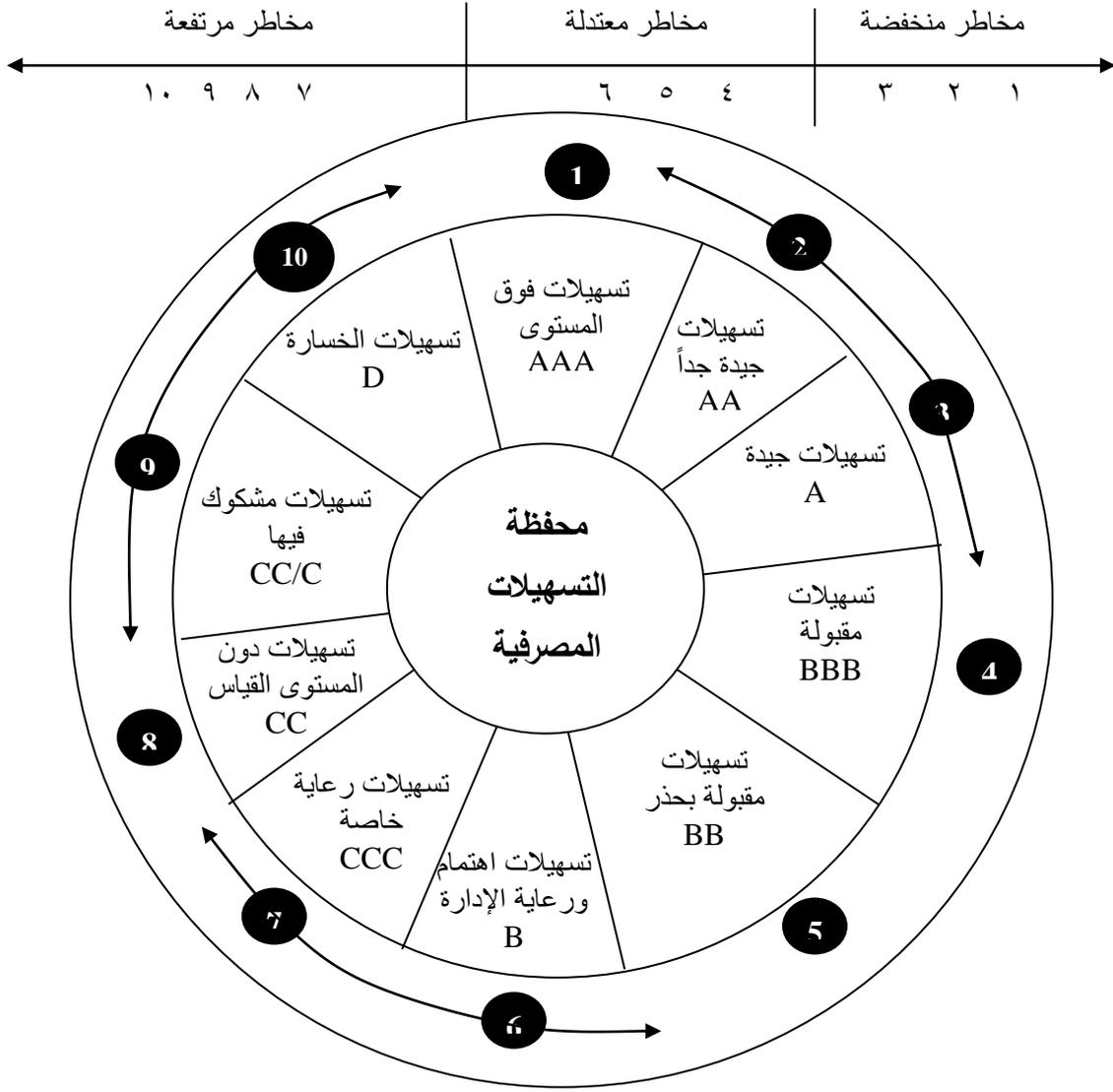
وتكون الشركة تخضع لمعايير التصنيف لحساب تحت المستوى وفقاً لتعليمات وسياسة البنك المركزي.

- تسهيلات مشكوك فيها: CC/C- Doubtful

هي التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو كليهما أو وجود الحساب الجاري مدين. تكون موجودات الشركة ذات قيمة منخفضة وكذلك نشاط متراجع عن مستويات الصناعة ونتائج مالية ضعيفة جداً (خسائر مالية، مديونية عالية)، تدفق نقدي غير قادر على دعم مستويات الأعمال الحالية كذلك عدم قدرة الشركة على تسديد القروض، حيث يوجد هناك علامات استفهام حول قدرة الشركة على السداد، حيث تكون الإدارة ضعيفة وتحتاج الشركة إلى إعادة هندسة لكافة أنشطة الشركة.

- تسهيلات لحقت بها خسارة: D-Loss

هي التسهيلات التي يتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها أو أي من التسهيلات التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ أو الفوائد أو جمودها في حالة الحساب الجاري المدين، حيث تكون موجودات الشركة غير قادرة على سداد القروض أو أنها ذات قيمة قليلة لا يمكن أن تعطي ضمانات كما هو الحال مع الموجودات الفاعلة وإن مثل هذه الموجودات قد تعطي قيمة إنقاذ ولكن ليس إلى الحد الذي تستطيع فيه سداد القروض حتى وإن كان هناك احتمال لحدوث تحسين في المستقبل.



شكل رقم (٢): تصنيف القروض المصرفية

المصدر: دراسة (بني خالد، ٢٠٠٣).

٣-٢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سيتم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، والتي أجريت في الدول العربية بغض النظر عن اللغة التي نشرت بها، ومن ثم الدراسات التي أجريت في الدول الأجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

١-٣-٢: الدراسات العربية

1. نصار (٢٠٠٥) بعنوان "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة

تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المصارف العاملة في قطاع غزة سواء التجارية منها أو الإسلامية، تستخدم أية عوامل عند اتخاذها قرار بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، ومعرفة مدى التطابق أو الاختلاف فيما بينها من حيث استخدام تلك العوامل، وشملت كلاً من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية وأهمها: أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية رغم أنها تستخدم مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء، إلا أنها تختلف جوهرياً فيما بينها من حيث استخدامها لتلك العوامل. أن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تتفق فيما بينها حول درجة استخدامها لمجموعة العوامل المتعلقة بشخصية العميل، وكذلك مجموعة العوامل المتعلقة برأس مال العميل وقدرته على توليد أرباح.

2. زايده (٢٠٠٦) بعنوان "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة التعرف على ظاهرة تعثر "التسهيلات الائتمانية" في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٥) بشكل عام. وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة، حيث تم توزيع (٦٠) استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة، وفروعها التي تقوم بمنح الائتمان، وبعد إجراء عملية التحليل لآراء المستجيبين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ان الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها، كما أوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من أكثر السنوات تعثراً في المصارف.

3. الحوري (٢٠٠٧) بعنوان "أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن للفترة (١٩٨١-٢٠٠٣)".

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد الأردني خلال فترة التعويم وخلال فترة تحديدها من البنك المركزي وبيان أثرها في التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (١٩٨١-٢٠٠٣).

وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية في فترة التحديد إضافة إلى ان هناك علاقة طردية ضعيفة بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية في فترة التعويم. مما سبق نلاحظ ان هناك تناقصاً بين نتائج اختبار

الفرضيات من جهة والنظرية الاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن تبرير هذه النتيجة بان حجم السيولة لدى البنوك الأردنية مرتفع والذي أدى بدوره إلى زيادة التسهيلات مع ان أسعار الفائدة ارتفعت، كما ان الاقتصاد الأردني يعتبر من الاقتصاديات النامية والدورة الاقتصادية غير متطور حيث ان القروض غير حساسة لسعر الفائدة مما يدل على عدم كفاية السياسة النقدية.

وأهم ما توصي إليه الدراسة ان يعتمد البنك المركزي نظام التعويم المدار، وتطوير أدوات السياسة النقدية لتكون أكثر فعالية في التأثير في البنوك حيث ان سيولة البنوك بالأردن مرتفعة مما يؤدي إلى ضعف وسائل السياسة النقدية في التأثير، وهناك إمكانية امتصاص السيولة الزائدة المهذرة في الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية وان تتوجه البنوك لعمليات الاندماج لكي تتمكن من زيادة عمليات الاستثمار بعد تحويلها إلى بنوك كبيرة تتمكن من المشاركة داخليا وخارجيا في قروض دولية كبيرة.

5. اللحام (٢٠٠٩) بعنوان "العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية الأردنية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات. كما وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى إيجاد العلاقة بين العوامل الداخلية المنح وعلاقة ذلك بالتعثر وذلك من خلال ثلاث مراحل ابتداء من بيئة العمل الداخلية ومروراً بمرحلة اتخاذ القرار الائتماني وانتهاء بمرحلة المتابعة وذلك من خلال الأطراف المشتركة بذلك وهي موظف الفرع إدارة التسهيلات، والإدارة العليا.

لتحقيق أهداف الدراسة. فقد تم تصميم استبانة خاصة وزعت على مجتمع الدراسة وهو

البنوك التجارية الأردنية وذلك باعتماد أسلوب العينة الطبقية التناسبية للأطراف المشتركة في عملية

منح التسهيلات الائتمانية بمراحلها المختلفة، وقد تم استعادة ما نسبته 81% من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة والبالغة (232). حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مرحلة المتابعة وبين تعثر التسهيلات. ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وضع الباحث عدد من التوصيات تضمنت ضرورة تفعيل الدور الرقابي من قبل البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الكبيرة، وزيادة الاهتمام بالتدريب المستمر، وتفعيل دور الرقابة من قبل إدارة البنك، وبناء نظام حوافز مؤسسي لكافة أطراف العملية الائتمانية وخاصة فيما يتعلق بمرحلة المتابعة.

6. داود (٢٠١٠) بعنوان "تطوير نموذج الإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في

التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية".

هدفت الدراسة إلى بناء وتقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر الائتماني وذلك في محاولة متواضعة تسعى إلى مساعدة المؤسسات المصرفية عموماً والأردنية منها على وجه الخصوص للتنبؤ بالتعثر الائتماني على المستوى الفردي للتسهيلات الائتمانية التي تتضمنها المحافظ الائتمانية التي تديرها المؤسسات وبما يمكنها من كشف مؤشرات هذا التعثر بصورة مبكرة وبالتالي من وضع الحلول والضوابط لمنع وقوعها أو التقليل من آثارها السلبية مما ينعكس إيجاباً على استمرارية قدرة هذه المؤسسات على تمويل الفرص الاستثمارية في الاقتصاد الوطني.

اعتمدت الدراسة على ثلاث عينات لتطوير النموذج المقترح للتنبؤ المبكر بالتعثر الائتماني. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المؤسسات المصرفية الأردنية تواجه انكشافاً متنامياً تجاه المخاطر الائتمانية حيث أظهرت الدراسة وعلى صعيد تحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الائتماني لدى مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني أن هناك اتجاهاً متنامياً في حجم

التسهيلات الائتمانية المقدمة من خلال هذه المؤسسات خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة توجه المؤسسات المصرفية الأردنية نحو استخدام هذه الأنظمة كأداة علمية وعملية يمكن أن تساعد في تحديد مواطن الضعف في محافظها الائتمانية لتعمل على معالجتها قبل تعمقها ووصولها إلى مراحل متقدمة من التعثر حيث يصعب فيها العلاج.

7. الخياط (٢٠١٠) بعنوان " أثر عوامل إدارة مخاطر الائتمان على غربة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية".

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من عوامل التحكم الخاصة في كل مصرف من المصارف التجارية الأردنية على عملية غربة ومراقبة التسهيلات الائتمانية، وتتمثل هذه العوامل بحجم المصرف، وحجم التسهيلات الائتمانية، وهامش الفائدة، ورواتب ومنافع الموظفين، ونوعية الإقراض فيما إذا كان تركيز المصرف على الإقراض بضمانة رهونات عقارية أو منح تسهيلات ائتمانية تجارية وذلك على عينة المصارف التجارية الأردنية البالغ عددها ثلاثة عشر مصرفاً للفترة من عام ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٨.

توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة طردية بين حجم المصرف وعملية غربة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية. وهناك علاقة طردية بين هامش الفائدة وعملية غربة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية. تم وضع عدد من التوصيات أهمها أن تتجه المصارف الصغيرة نحو الاندماج لتكوين وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة وتستفيد من ميزة الحجم الكبير، خاصة وأن كبر حجم المصرف يمكنه من زيادة قدراته المادية والفنية التي تمكنه من عمل أنظمة متطورة للتصنيف الائتماني للعملاء، وبالتالي تحسين قدرته على عملية الغربة والمراقبة بشكل يمكنه من تخفيض نسبة تعثر التسهيلات الائتمانية لديه.

8. عبدالله (٢٠١١) بعنوان "تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين".

تهدف الدراسة إلى تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف التجارية الفلسطينية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة هي غياب الاهتمام الكافي في التعامل مع هذا الموضوع، أي مخاطر التسهيلات الائتمانية، بما ينعكس سلباً على ربحية المصارف التجارية. تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في فلسطين، أي 14 مصرفاً، 12 مصرفاً فقط كانت على استعداد للتعاون مع الباحث. أما عينة الدراسة فشملت جميع مديري الائتمان في المديريات العامة والإقليمية للمصارف.

أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات آثار بين مخاطر التسهيلات الائتمانية والربحية، بمعنى أنه كلما زادت مخاطر التسهيلات زادت الربحية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

ومن أهم ما أوصت الدراسة به أنه في ضوء المخاطر التي تواجه المصارف الفلسطينية والتشابه الكبير فيما بينها، ينصح الباحث المصارف الفلسطينية، بتأهيل وتدريب كادر وظيفي متخصص في مخاطر التسهيلات يتوافق مع البيئة المحيطة وقادر على مواكبة التطورات الحاصلة داخلياً وخارجياً.

9. السليحات (٢٠١١) بعنوان "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية الأردنية، من خلال قياس أثر خمس متغيرات حيث تتمثل هذه المتغيرات في الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية الملاءمة وخاصية الاعتمادية، والخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية وهي خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات بالإضافة إلى مقررات اتفاقيات بازل.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة المتمثلين في العاملين في أقسام الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً كبيراً لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل حيث بلغت نسبة التأثير لخاصية الملاءمة (٤,٨٢%) وخاصية الاعتمادية (٨,٨٢%) وخاصية القابلية للفهم (٨,٨٤%) وخاصية الثبات (٦,٨٠%). كما وتوصلت الدراسة أيضاً إلى دور مقررات اتفاقيات بازل المؤثر في عملية اتخاذ القرار الائتماني طويل الأجل حيث كانت نسبة التأثير (٦,٨٠%).

وفي ضوء نتائج الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة اعتماد البنوك بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقترضين من خلال القوائم المالية المدققة وعدم الاكتفاء بالعوامل المؤثرة في منح الائتمان كالضمانات ورأس المال والسمعة.

10. مناد (٢٠١٢) بعنوان "العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لتمكين المصارف من معالجة وتجنب ديونها المتعثرة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على مسؤولي قسم التسهيلات في المصارف العاملة في الأردن. أشارت نتائج الدراسة إلى أن انخفاض متابعة العملاء يعد منح التسهيلات وقصور الدراسة الائتمانية هي من أهم عوامل التعثر المتعلقة بالسياسة الائتمانية.

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة هو زيادة اهتمام المصارف الأردنية بالدراسات الائتمانية والاعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات ووضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض، وتطوير الكوادر البشرية في فروع البنوك الأردنية وذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني وتقييم الضمانات وغيرها.

11. شمس الدين (٢٠١٢) بعنوان "دراسة معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري الخاص".

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف السورية التجارية الخاصة على معايير منح الائتمان المتعلقة بالجهة طالبة الائتمان والمعتمدة بالنموذج 5c's (السمعة، والمقدرة على السداد، ورأس المال، والضمانات، والظروف المحيطة)، ودراسة أثر اعتماد هذه

المعايير على جودة المحافظ الائتمانية في تلك المصارف. ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ذلك الأثر بناء على المعطيات والبيانات المقدمة من المصارف المعينة.

جمعت البيانات اللازمة من مصدرين: الأول استبيان تم توزيعه على المشاركين في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف عينة البحث، والثاني البيانات المالية المنشورة لهذه المصارف. تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) حيث حسبت اهم المؤشرات اللازمة للدراسة (المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختيار عينة بسيطة ومعاملات الارتباط).

بينت نتائج الدراسة أن المصارف، عينة البحث، تعتمد عند اتخاذ القرار الائتماني، بشكل جوهري، على كافة معايير منح الائتمان المتعلقة بالجهة طالبة الائتمان، باستثناء مصرفين من اصل ثمانية. كما أدلت الدراسة على وجود أثر إيجابي للاعتماد على السمعة ورأس المال والضمانات على جودة المحافظ الائتمانية،

على ضوء النتائج تم التوصل إلى توصيات أهمها: التأكد على ضرورة إيجاد إجراءات فعالة تضمن إلزام الجهات طالبة الائتمان بتقديم بيانات شفافة، مالية وغير مالية، إعداد كادر مؤهل بشكل جيد لأجراء عمليات التحليل الائتماني.

12. (Al-Abedallat and Jaafreh (2012) بعنوان: "مدى تأثير كفاءة موظفي قسم الائتمان في البنوك من الحد من مشكلة الديون المتعثرة: دراسة على البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير موظفي قسم التسهيلات في البنوك التجارية الخاضعين لدورات تدريبية، ولديهم الخبرة الكافية في الحد من تعثر التسهيلات وما مستوى تعثر

القروض في البنوك التجارية الأردنية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ موظف في قسم التسهيلات.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تدريب الموظفين والحد من الديون المتعثرة كما تبين وجود علاقة للحوافز المادية والمعنوية للموظفين على الحد من مشكلة سوء الديون.

13. الخالدي (٢٠١٠) بعنوان "تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية، بغية تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة بعينة من المصارف الأهلية (وعددتها ثمانية مصارف) من التقارير السنوية الصادرة عنها، فضلا عن تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بوصفة المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة متمثلة بحجم المصرف، ومعدل كفاية رأس المال، والسيولة النقدية الحاضرة، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلام، وعمر المصرف.

وأوصت الدراسة بعدة التوصيات التي يمكن ان تسهم في تحقيق أهدافها من أهمها التوجه نحو ممارسة نشاط الإقراض الطويل الأمد لما يترتب على ذلك من تحقيق معدلات ربحية أكبر نسبياً مقارنة بنشاط الاستثمارات قصيرة الأجل.

14. الضمور (٢٠١٤) بعنوان "العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية: دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى بيان ابرز مكونات السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، وبيان العوامل المؤثرة فيها. لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع المعلومات. اشتمل مجتمع الدراسة على مديري الإدارة العليا ومديري دوائر الائتمان ومساعدتهم، ورؤساء أقسام وضباط وموظفي الائتمان في إدارات وفروع المصارف الإسلامية الأردنية، بلغ عددهم (١٣٦) فرداً، تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، وتم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة وفحص الفرضيات.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج، أهمها: لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مكونات السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، من مصرف إلى آخر. ويوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المتمثلة في (خبرة وكفاءة العاملين في المصرف، وموارد المصرف المالية، وطبيعة إدارة المصرف) والعوامل الخارجية المتمثلة في (الظروف الاقتصادية المحيطة، واحتياجات المجتمع المحلي، وتوجيهات البنك المركزي والحكومة في مجال الائتمان، والظروف السياسية المحيطة، والمنافسة مع المصارف التقليدية)، حيث قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة استمرار المصارف الإسلامية الأردنية بتطوير ومتابعة سياستها الائتمانية باستمرار. بحيث تكون منافسة قوية مع المصارف التقليدية، وفي السوق المصرفي.

15. Mwafag Rabab'ah (2015) بعنوان "العوامل المؤثرة على بنك التسليف"

هدفت الدراسة إلى العوامل المحددة للإقراض في البنوك التجارية الأردنية حيث تكونت عينة الدراسة من عشر بنوك تجارية حيث استخدمت الدراسة نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول كمتغير تابع، وبعض العوامل المؤثرة كمتغير مستقل بما في ذلك، نسبة القروض المتعثرة، ونسبة رأس المال، ونسبة السيولة، معدل الإقراض، معدل الودائع، نسبة التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

حيث أظهرت نتائج الدراسة ان نسبة القروض المتعثرة، ونسبة السيولة، لها تأثير كبير على التسهيلات الائتمانية، في حين وجدت الدراسة ان حجم البنك والنمو الاقتصادي لديها تأثير إيجابي وكبير على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية في الأردن. وأوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بتجنب السيولة الزائدة، و إلى المزيد من الاهتمام بالحد من نسبة القروض المتعثرة.

16. دراسة السهموري (٢٠١٦) بعنوان "أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية ومعرفة إذا هناك فروق التأثير تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة والوظيفة.

تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية في الأردن والبالغة ١٣ بنك. تم اختيار ٨ بنوك منها. قامت الباحثة بتوزيع ٢١٦ استبانة على الإدارة العليا والوسطى. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن المتوسط لفقرات السياسة الائتمانية كان مرتفع وهذا مؤشر على اهتمام البنوك بوجود سياسة ائتمانية فيها لأن السياسة الائتمانية ستحد من تصرفات وتجاوزات الموظفين والإدارة في منح التسهيلات. كما أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك التجارية بالعمل على تطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة مخاطر الائتمان.

٢-٣-٢ الدراسات الأجنبية

سيتم في هذا القسم استعراض الدراسات الأجنبية، حسب تاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث:

١ - دراسة (Lakshmi and Murugan 2009) بعنوان "صعوبات منح الائتمان المصرفي للشركات المتوسطة والصغيرة"

هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة سوقية لصعوبات الائتمان المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الهند، عن طريق اخذ آراء الموظفين بقسم الائتمان والعاملين بالبنوك، إضافة إلى سعي الدراسة إلى اختيار المتطلبات الرئيسية عند منح الائتمان، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) شركة متوسطة وصغيرة الحجم تعمل في مدينة شينايا بالهند، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ان معظم الشركات قد تم منحها ائتمان من قبل البنوك، وان العاملين بالبنوك الهندية يدركون آليات منح الائتمان وما هي الضمانات المطلوبة عند منح الائتمان سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي.

٢ - دراسة (Olokoyo 2011) بعنوان "محددات سلوك الإقراض للبنوك في نيجيريا"

هدفت الدراسة إلى محددات الإقراض المصرفي للبنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، ومدى فعاليتها في التأثير على سلوك الإقراض المصرفي، حيث شملت عينة الدراسة القروض والسلف الممنوحة من قبل البنوك النيجيرية كتغير تابع، في حين شملت المتغيرات المستقلة كل من، حجم الودائع، حجم المحفظة الاستثمارية، سعر الفائدة على القروض، نسبة الاحتياطي البنك، من خلال استخدام تحليل الانحدار.

أشارت النتائج على ان ودائع البنوك التجارية لديها تأثير كبير على سلوك الإقراض من قبل البنوك النيجيرية، حيث أشارت الدراسة إلى ضرورة ان البنوك التجارية جذب المزيد من الودائع لان هذا سيؤدي إلى تحسين أداء الإقراض المصرفي.

٣ - دراسة (Chernykh and Theodossiou 2011) بعنوان "دراسة تم تطبيقها على عينة من البنوك الروسية"

أجريت هذه الدراسة التي تم تطبيقها على عينة من البنوك الروسية، وقد وجد ان متوسط تلك البنوك تمنح ٥٠% فقط من إجمالي أصولها على شكل قروض طويلة الأجل، لقطاع الأعمال مع وجود فرق كبير في نسبة من بنك إلى آخر.

وأشارت الدراسة إلى ان قدرة البنوك على زيادة حجم القروض التجارية على المدى الطويل، تعتمد على عوامل مختلفة بما في ذلك توفر المطلوبات طويلة الأجل، وبينت الدراسة أيضاً ان سلسلة من العقوبات التي تواجهها المصارف في تقديم القروض طويلة الأجل للشركات بما في ذلك حماية الفقراء من حقوق الدائنين وانخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين.

٤- دراسة (2009) Njanike بعنوان "أثر فاعلية إدارة مخاطر الائتمان على البنك"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية إدارة مخاطر الائتمان على المصارف في زيمبابوي، كما هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الأخرى التي أدت إلى الأزمة المصرفية وما هي المكونات السليمة لوجود نظام فعال لأداره المخاطر. وتكونت عينة الدراسة من (١٠) بنوك تجارية في زيمبابوي تم اختيارها بشكل عشوائي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ضعف إدارة المخاطر بالإضافة إلى ضعف السيولة وتحويل أعمال البنك لأنشطة غير مصرفية مثل المضاربة، بالإضافة إلى ضعف سياسات الإقراض.

٥- دراسة (2012) Sharma and Gounder بعنوان "فحص التغير في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في جنوب المحيط الهادئ"

هدفت الدراسة إلى فحص التغير في البنك المقدم للقطاع الخاص في المحيط الهادي خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٩) استخدمت الدراسة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كمتغير تابع في

حين تضمن المتغير المستقل متوسط سعر الفائدة على القروض، ومعدل التضخم، ونسبة الودائع، وحجم أصول البنك من الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليل.

وبينت نتائج الدراسة أن ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على القروض وارتفاع معدل التضخم قد يكون له آثار سلبية على معدل النمو في القروض، في حين حجم الودائع والأصول كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في الائتمان

٦- دراسة (Imran, k, and Nishatm (2013) بعنوان "العوامل التي تفسر الائتمان المصرفي المقدم للشركات في باكستان":

تركز الدراسة على عرض المال عن طريق البنوك من خلال استخدام معدل النمو في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كمتغير تابع في حين شملت متغيرات الدراسة المستقلة نمو الودائع المحلية إلى سعر الفائدة في السوق وتغير المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، والتضخم، وسعر الصرف.

حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن المطلوبات الأجنبية والودائع المحلية، والنمو الاقتصادي، وأسعار الصرف، والظروف النقدية لديها تأثير كبير على حجم الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص في باكستان وخاصة على المدى الطويل.

٧- دراسة (Ogboi and Unuafe (2013) بعنوان: "تأثير إدارة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على أداء البنوك التجارية في نيجيريا".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال على أداء البنوك التجارية. تكونت عينة الدراسة من ٢٣ بنك تجاري عامل في نيجيريا. قامت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى وجود استراتيجيات فعالة في إدارة المخاطر ورأس المال في البنوك التجارية النيجرية مما أثر في أداء البنك المالي كما توصلت الدراسة إلى أن لإجراءات تقييم الائتمان الصارمة في البنوك التجارية عينة الدراسة دور في خفض مستوى تعثر التسهيلات.

٣-٣-٢ خلاصة الدراسات السابقة

(١) الدراسات العربية:

| الدراسة المؤلف والسنة | البلد | هدف الدراسة | المنهجية | الأدوات | ملخص النتائج |
|---------------------------------|--------|---|------------------------|--|--|
| نصار (٢٠٠٥) | فلسطين | هدفت الدراسة إلى معرفة المصارف العاملة في قطاع غزة | المنهج الوصفي التحليلي | عوامل محددة لقرار منح التسهيلات | ان المصارف التجارية والإسلامية رغم انها تستخدم مجموعة من العوامل الا انها تختلف جوهريا فيما بينها من حيث استخدام تلك العوامل |
| زايدة (٢٠٠٦) | فلسطين | هدفت الدراسة على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي | ان الأوضاع السياسية والاقتصادية ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسبة التعثر في المصارف |
| الحوري (٢٠٠٧) | الأردن | هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على تطور هيكل أسعار الفائدة | المنهج الوصفي التحليلي | أسعار الفائدة واثرا على التسهيلات الائتمانية | هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية في فترة التحديد |
| فطير (٢٠٠٩) | الأردن | هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | اثر أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية | وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب تسعير التسهيلات الائتمانية والربحية |
| الحام (٢٠٠٩) | الأردن | هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | عوامل الداخلية المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية | وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مرحلة المتابعة وبين تعثر التسهيلات الائتمانية |
| داود (٢٠١٠) | الأردن | هدفت الدراسة إلى بناء وتقديم نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر الائتماني | المنهج الوصفي التحليلي | تطوير نموذج الأنداز المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية | ان المؤسسات المصرفية الأردنية تواجه انكشافا متناميا تجاه المخاطر الائتمانية |
| الخياط (٢٠١٠) | الأردن | هدفت الدراسة أثر مجموعة من العوامل التحكم في كل مصرف على عملية مراقبة التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | اثر عوامل إدارة المخاطر الائتمانية | هناك علاقة طردية بين حجم المصرف وعملية غرلة ومراقبة التسهيلات الائتمانية |
| عبدالله (٢٠١١) | فلسطين | تهدف الدراسة إلى تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف | المنهج الوصفي التحليلي | تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية | يوجد علاقة ارتباط ذات اثار بين مخاطر التسهيلات الائتمانية والربحية |
| السليحات (٢٠١١) | الأردن | تهدف الدراسة إلى التعرف على جودة نظم المعلومات على التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | جودة المعلومات واثرا على اتخاذ القرار الائتماني | هناك أثر كبير لخصائص جودة المعلومات على اتخاذ القرار الائتماني |
| مناد (٢٠١٢) | الأردن | تهدف الدراسة إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | العوامل المؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية | ان هناك انخفاض متابعه العملاء يعد منح التسهيلات وقصور الدراسة الائتمانية |
| (Al-Abedallat and Jaafreh,2012) | الأردن | هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير موظفي قسم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الخاضعة لدورات تدريبية | المنهج الوصفي التحليلي | كفاءة موظفي قسم الائتمان في البنوك في الحد من مشكلة الديون | وجود علاقة بين تدريب الموظفين والحد من الديون المتعثرة كما توجد علاقة ماديو ومعنوية على الحد من مشكلو سوء الديون |
| شمس الدين(٢٠١٢) | سوريا | تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف السورية على معايير منح الائتمان | المنهج الوصفي التحليلي | معايير منح الائتمان واثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية | ان عينة من البحث تعتمد على اتخاذ القرار الائتماني بشكل جوهرى وان وجود أثر إيجابي على السمعة ورأس المال والضمانات على جودة المحافظ الائتمانية |
| الخالدي (٢٠١٣) | العراق | هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | تأثير العوامل الداخلية في محفظة القروض والتسهيلات | وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية |
| الضمور (٢٠١٤) | الأردن | هدفت الدراسة إلى بيان ابرز مكونات السياسة الائتمانية في المصارف الأردنية | المنهج الوصفي التحليلي | عوامل مؤثرة في السياسة الائتمانية | عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مكونات السياسة الائتمانية في المصارف الأردنية |
| (Mwafag Rabab.ah.2015) | الأردن | هدفت الدراسة إلى العوامل المحددة للإقراض في البنوك التجارية الأردنية | المنهج الوصفي التحليلي | عوامل مؤثرة على الائتمان المصرفي | ان نسبة القروض ونسبة السيولة لها تأثير على التسهيلات الائتمانية |
| السمهوري (٢٠١٦) | الأردن | هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية | المنهج الوصفي التحليلي | اثر الكفاءة المالية على تعثر التسهيلات الائتمانية | ان متوسط السياسة الائتمانية كان مرتفع وهذا مؤشر على اهتمام البنوك بوجود سياسة ائتمانية |

٢) الدراسات الأجنبية:

| ملخص النتائج | الأدوات | المنهجية | هدف الدراسة | البلد | الدراسة والمؤلف |
|--|---------------------------------|------------------------|---|---------------|---------------------------------|
| العاملين بالبنوك الهندية يدركون أليات منح الائتمان وما هي الضمانات المطلوبة عند منح الائتمان | صعوبات الائتمان المصرفي | المنهج الوصفي التحليلي | دراسة سوقية لصعوبات الائتمان المصرفي الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الهند | الهند | (Lakshmi and Murugan,2009) |
| ضعف إدارة المخاطر بالإضافة إلى ضعف في السيولة وتحويل أموال البنك لأنشطة غير مصرفية | فعالية إدارة المخاطر | المنهج الوصفي التحليلي | هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية إدارة مخاطر الائتمان على المصارف في زيمبابوي | زيمبابوي | (Njanike, 2009) |
| ان ودائع البنوك التجارية لديها تأثير على سلوك الإقراض | سلوك محددات الإقراض | المنهج الوصفي التحليلي | هدفت الدراسة إلى محددات الإقراض للبنوك التجارية في نيجيريا | نيجيريا | (Ohokoyo,2011) |
| هناك عقبات تواجه في تقديم المصارف قروض طويلة الأجل | إجمالي أصول القروض | المنهج الوصفي التحليلي | اجريت الدراسة التي تم تطبيقها على عينة من البنوك الروسية | روسيا | (Chernykh and theodossiou,2011) |
| ان ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على القروض وارتفاع معدل التضخم قد يكون له اثار سلبية على معدل النمو | فحص التغير في الائتمان المصرفي | المنهج الوصفي التحليلي | هدفت الدراسة إلى فحص التغير في البنك المقدم للقطاع الخاص | المحيط الهادئ | (Sharma and Gounder,2012) |
| ان المطلوبات الاجنبية والودائع المحلية والنمو الاقتصادي وأسعار الصرف لها تأثير كبير على حجم الائتمان المصرفي | عوامل تفسر الائتمان المصرفي | المنهج الوصفي التحليلي | تركز الدراسة على عرض المال عن طريق البنوك من خلال استخدام معدل النمو | باكستان | (Imran and Nishatm,2013) |
| إجراءات تقييم الائتمان الصارمة دور في خفض مستوى تعثر التسهيلات الائتمانية | إدارة مخاطر على كفاية رأس المال | المنهج الوصفي التحليلي | هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المخاطر الائتمان وكفاية رأس المال | نيجيريا | (Ogboi and Unuafe,2013) |

٤-٢-٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بما يلي: بعد استعراض الباحث للدراسات السابقة التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية، حيث ان الدراسة تناولت عدد من العوامل أو محددات التسهيلات الائتمانية عن الدراسات التي تم دراستها وتحليلها في اكثر من بلد لبعض الدراسات السابقة، حيث ان الدراسة تناولت عدة محددات التي تؤثر على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بـ (معدل التضخم وحجم موجودات البنك وحجم الودائع وأسعار الفائدة)، حيث تناولت الدراسة عدة عوامل بينما بعض الدراسات السابقة تناولت عامل واحد. أيضاً كانت طريقة القياس مختلفة لهذه المحددات بالإضافة لحدثة وطول الفترة الزمنية التي شملت الدراسة من فترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وأيضاً اشتملت على جميع البنوك التجارية الأردنية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

من خلال عملية تحليل الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) تمت الاستفادة من هذه الدراسات من خلال:

- ١- ساهمت هذه الدراسات في بناء وتعزيز الخلفية النظرية للباحث حول موضوع الدراسة، كما ساهمت في بناء الإطار النظري للدراسة.
- ٢- ساهمت في تحديد محاور البحث ومنهجية الدراسة وتوجيه الباحث للوسائل الأمثل للوصول إلى النتائج المرجوة.
- ٣- ساهمت في بناء وتطوير متغيرات الدراسة وتحديد الأبعاد التي سيتم تغطيتها وتبسيط الضوء عليها.
- ٤- ربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج هذه الدراسات.

الفصل الثالث : منهجية الدراسة Methodology

٣-١ المقدمة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

٣-٢ أسلوب الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

٣-٣ متغيرات الدراسة

من أجل تقدير " محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية استخدمت الدراسة أسلوب الـ panel Data، كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمناً أربعة متغيرات مستقلة وهي ودائع العملاء، الموجودات سعر الفائدة، ومعدل التضخم بالإضافة إلى التسهيلات كمتغير تابع.

٤-٣ الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

٣-٤-١ اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller, 1979)، اختبار ديكي فوللر المركب

(Augmented Dickey-Fuller, 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988).

اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:-

يعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى

وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزجاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد ومحمود، ٢٠١٠).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF)

للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

١- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

٢- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

٣- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron, 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بين (Hsiao, 1986) بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt, 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي (Manez, Rochina and Sanchis, 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من ٥% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من ٥% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. (Torres-Reyna, 2007).

النموذج القياسي (The Empirical Model)

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات المالية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

٥-٣ نموذج الدراسة

$$Fac_{it} = \beta_0 + \beta_1 inf_{it} + \beta_2 intr_{it} + \beta_3 asst_{it} + \beta_3 depo_{it} + u_i \dots\dots\dots(2)$$

المتغير التابع:

Fac : التسهيلات.

المتغيرات المستقلة:

depo : الودائع .

inf : معدل التضخم .

intr : سعر الفائدة.

asst : الموجودات.

U : حد الخطأ.

الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ المقدمة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EViews، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

٤-٢ اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)، و (Plosser & Nelson, 1982) و (Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (٠.٠٥) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول (3) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

| الاختبار | | | | المتغيرات |
|------------------|------------------|-------------------|------------------|-------------|
| PP-Fisher chi-sq | | ADF-Fisher Chi-sq | | |
| المستوى Prob | الفرق الأول Prob | المستوى Prob | الفرق الأول Prob | |
| 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | Inf |
| 0.1158 | 0.0000 | 0.2127 | 0.0000 | Intr |
| 0.0013 | 0.0000 | 0.8297 | 0.0000 | Asst |
| 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | Depo |
| 1.0000 | 0.0000 | 1.0000 | 0.0000 | Fac |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين أن بعض المتغيرات المالية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) (سعر الفائدة، حجم الموجودات، التسهيلات الائتمانية) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعضها تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) (معدل التضخم، وحجم الودائع) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة أكبر عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية ٥%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة

تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (٤) نتائج اختبار سكون البواقي

| المستوى | | | المتغيرات |
|--------------|--------------|---------|----------------|
| PP | ADF | التباطؤ | |
| ***. | ***. | 4 | Z=resid |

***، **، * تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية ١%، ٥% و ١٠% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (٤) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية ($I(0)$) عند مستوى معنوية ١%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية ($I(0)$)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواحي، ٢٠١١).

جدول (٥) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

| ASST | DEPO | INTERST | INF | |
|---------|--------|---------|-----|---------|
| -0.0037 | -0.055 | 0.28 | 1 | INF |
| 0.067 | -0.107 | 1 | | INTERST |
| -0.103 | 1 | | | DEPO |
| 1 | | | | ASST |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

يوضح الجدول رقم (٥) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك محل الدراسة، والتي حسبت من قوائمها المالية، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

٤-٣ فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (معدل التضخم

وحجم موجودات البنك وحجم الودائع وأسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية

للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل

التضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم

موجودات البنك على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم

الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) أسعار

الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.

٤-٤ تقدير نموذج الدراسة

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان. كما تم

استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square) (GLS) حيث تأخذ

بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول

(٦) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (٧) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (٨)

نتائج اختبار هوسمان.

جدول (٦) نتائج نموذج الأثر الثابت

| Dependent Variable: FAC | | | | |
|---------------------------------------|-------------|------------|-------------|----------|
| Date: 11/23/16 Time: 20:33 | | | | |
| Sample: 2000 2015 | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0000 | 18.01954 | 1239.016 | 22326.50 | C |
| 0.0000 | 4.712442 | 98.10057 | 462.2932 | INF |
| 0.0000 | -8.836461 | 225.1569 | -1989.590 | INTR |
| 0.0005 | -3.570639 | 1.53E-07 | -5.45E-07 | ASST |
| 0.1186 | -1.567858 | 9.83E-08 | -1.54E-07 | DEPO |
| Cross-section fixed (dummy variables) | | | | |
| R-squared | | | 0.383880 | |
| Adjusted R-squared | | | 0.330880 | |
| F-statistic | | | 7.243070 | |
| Prob(F-statistic) | | | 0.000000 | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٧) نتائج نموذج الأثر العشوائي

| Dependent Variable: FAC | | | | |
|---|-------------|------------|-------------|----------|
| Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) | | | | |
| Date: 11/23/16 Time: 20:35 | | | | |
| Sample: 2000 2015 | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0000 | 17.87390 | 1219.022 | 21788.67 | C |
| 0.0000 | 4.931691 | 97.92458 | 482.9338 | INF |
| 0.0000 | -9.664399 | 221.2734 | -2138.475 | INTR |
| 0.1852 | -1.329417 | 6.33E-08 | -8.42E-08 | ASST |
| 0.2723 | -1.100940 | 9.44E-08 | -1.04E-07 | DEPO |
| Cross-section random | | | | |
| R-squared | | | 0.339770 | |
| Adjusted R-squared | | | 0.326432 | |
| Sum squared resid | | | 4546.056 | |
| F-statistic | | | 25.47384 | |
| Prob(F-statistic) | | | 0.000000 | |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (٨) نتائج اختبار هوسمان

| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | | |
|--|-----------------------|-------------------|----------------------|--------------------|
| Equation: Untitled | | | | |
| Test cross-section random effects | | | | |
| Prob. | Chi-Sq. d.f. | Chi-Sq. Statistic | Test Summary | |
| 1.0000 | 4 | 0.000000 | Cross-section random | |
| * Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero. | | | | |
| ** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero. | | | | |
| Cross-section random effects test comparisons: | | | | |
| Prob. | Var(Diff.) | Random | Fixed | Variable |
| 0.0004 | 34.498152 | 482.933809 | 462.293188 | INF |
| 0.0003 | 1733.723813 | -2138.474600 | -1989.590476 | INTR |
| 0.0009 | 0.000000 | -0.000000 | -0.000001 | ASST |
| 0.0654 | 0.000000 | -0.000000 | -0.000000 | DEPO |
| Cross-section random effects test equation: | | | | |
| Dependent Variable: FAC | | | | |
| Method: Panel Least Squares | | | | |
| Date: 11/23/16 Time: 20:36 | | | | |
| Sample: 2000 2015 | | | | |
| Periods included: 16 | | | | |
| Cross-sections included: 13 | | | | |
| Total panel (unbalanced) observations: 203 | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.0000 | 18.01954 | 1239.016 | 22326.50 | C |
| 0.0000 | 4.712442 | 98.10057 | 462.2932 | INF |
| 0.0000 | -8.836461 | 225.1569 | -1989.590 | INTR |
| 0.0005 | -3.570639 | 1.53E-07 | -5.45E-07 | ASST |
| 0.1186 | -1.567858 | 9.83E-08 | -1.54E-07 | DEPO |
| Effects Specification | | | | |
| Cross-section fixed (dummy variables) | | | | |
| 11625.50 | Mean dependent var | | 0.383880 | R-squared |
| 5539.161 | S.D. dependent var | | 0.330880 | Adjusted R-squared |
| 19.75531 | Akaike info criterion | | 4531.020 | S.E. of regression |
| 20.03277 | Schwarz criterion | | 3.82E+09 | Sum squared resid |
| 19.86756 | Hannan-Quinn criter. | | -1988.164 | Log likelihood |
| 0.684442 | Durbin-Watson stat | | 7.243070 | F-statistic |
| | | | 0.000000 | Prob(F-statistic) |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)،

تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (٦) ومن خلال قيمة كاي

تربيع والاحتمالية البالغة (١) وهي أكبر من ٥% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على

إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

٥-٤ نتائج تقدير محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج الأثر العشوائي.

١-٥-٤ اختبار الفرضية الرئيسية:

يتبين من نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول (٥) ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة ٣٤%، إن ٣٤% من التغيرات في التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية تعود إلى (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

٢-٥-٤ اختبار الفرضيات الفرعية

من أجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) والتسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman، ويتبين من خلال الجدول (٥) ما يلي:

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، مما يشير إلى أهمية سعر الفائدة في التأثير على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.1857، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.2723، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

٦-٤ النتائج

يتبين من النتائج ما يلي:

- ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة ٣٤%، إن ٣٤% من التغيرات في التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية تعود إلى كل من معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من (معدل التضخم، حجم موجودات البنك، حجم الودائع، أسعار الفائدة) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، مما يشير إلى أهمية سعر الفائدة في التأثير على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.1857، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.2723، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

الفصل الخامس : تفسير النتائج والتوصيات

١-٥ تفسير نتائج الدراسة

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في كل من المصارف التجارية الأردنية، وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

وفي ضوء التحليل الإحصائي للبيانات المالية التي تم جمعها من البنوك التجارية الأردنية لتحقيق أهداف وأسئلة الدراسة، وبناء على ما أسفر عليه اختيار الفرضيات الرئيسية للدراسة والمتفرع منها أربع فرضيات، ويمكن القول بان نتائج الدراسة تتلخص في النقاط التالية:

- توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية ، حيث يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى آثار التضخم على الحالة الاقتصادية. لان زيادة معدل الأسعار يمكن أن يساهم في زيادة أرباح مشاريع الأعمال ويحفز ذلك على قيام أصحاب المشاريع بزيادة طلبهم على قروض البنوك التجارية لتمويل التوسع في الاستثمار لان كلفة الاستثمار تحتاج إلى تمويل اكثر نتيجة لارتفاع الأسعار وهذا يدفع المستثمرين لزيادة الطلب على الائتمان المصرفي، مما يدفع بالبنوك إلى تقديم تسهيلات ائتمانية لمساعدة أصحاب المشاريع وتفسر هذه النتيجة بان البنك المركزي في حالة التضخم يتبع سياسات نقدية تسهيلية وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة مما يزيد في الطلب على التسهيلات الائتمانية إذ تتبعها تخفيضات في أسعار الفائدة.

- توصلت الدراسة على وجود تأثير سلبي لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التجارية الأردنية بحيث كلما ارتفع سعر الفائدة يقل الطلب على الإقراض، كما إن سعر الفائدة جزء من السياسة النقدية وعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض

الطلب على القروض حيث تعتبر سياسة انكماشية، تتفق مع دراسة الحوري (٢٠٠٧) حيث نصت أن أسعار الفائدة هو أحد أدوات السياسة النقدية وعندما يرفع البنك المركزي سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض.

- توصلت الدراسة على عدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، وقد يكون السبب في عدم تأثير حجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية إلى أن البنوك التجارية الأردنية لا تنظر للتسهيلات الائتمانية على أنها الاستغلال الأمثل لأموالها نظراً لأن قيمة القرض في العادة تكون صغيرة وعدد القروض يكون كبير مما يتضمن على ارتفاع التكاليف لإتمام القرض
- توصلت الدراسة على عدم وجود تأثير معنوي لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، حيث إن حجم الودائع له انعكاسات على مستوى التسهيلات الائتمانية لأنه يؤثر بشكل مباشر على ارتفاع نسبة السيولة لدى البنك للبحث عن توظيفات لتلك الأموال والتي تنعكس في زيادة الائتمان الممنوح بشكل عام، مما يعني أن ارتفاع حجم الودائع لدى البنك سيشكل دافعاً له لتوسع في الإقراض، ويمكن تبرير عدم وجود أثر لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية إلى أن السيولة المرتفعة للبنوك تعتبر أحد محفزات التوسع في الإقراض، حيث اتفقت مع دراسة (Olokoyo, 2011) حيث نصت الدراسة على أن حجم الودائع لها تأثير إيجابي على الائتمان.

٢-٥ التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج دراسات مماثلة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ١- تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية الأردنية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم.
- ٢- تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية الأردنية من شأنها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.
- ٣- ضرورة أن تهتم البنوك التجارية بأنواع الاستثمارات التي تالف الموجودات بحيث لا تتجه فقط إلى الاستثمارات في القروض فقط وإنما تقوم بالبحث عن استثمارات أخرى تزيد إيراداتها مثل استثمارات في المحفظة المالية وتوسيع بنود الخدمات المصرفية.
- ٤- وضع سياسة مصرفية من شأنها زيادة إقبال المستثمرين على زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية والتي تساهم مستقبلاً في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو كمال، ميرفت علي (٢٠٠٧)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " II " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- بني خالد، مرعي (٢٠٠٣)، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الأردنية. أطروحة دكتوراه جامعة الموصل العراق.
- جميل، هيل عجمي (٢٠٠٣)، أثر الاحتياطي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية، عمان: مركز الأردن للدراسات.
- حداد، فايز (٢٠٠١)، العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل الاستثمار التمويل والعوائد غير العادية. مجلة دراسات، ٢٨(١)، ١-١٤.
- حسن، أنوار مصطفى (٢٠١٣)، تصميم نظام حجم الموجودات بما ينسجم ونظام إحصاءات مالية في العراق للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠). مجلة كلية العلوم الاقتصادية، (٣٥)، ٣١٢، جامعة بغداد.
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥)، حوكمة الشركات " المفاهيم - المبادئ - التجارب"، مصر: الدار الجامعية.
- حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٢)، إدارة المصارف، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الحوري، سليمان إبراهيم (٢٠٠٧)، أسعار الفائدة وآثارها على التسهيلات الائتمانية في الأردن للفترة (١٩٨١-٢٠٠٣). مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، ١٩(٢)، ١٢٧-١٦٦.
- الخالدي، حمد (٢٠١٠)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأهلية العراقية للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨). المجلة العراقية للعلوم الإدارية، (٢٤).
- الخليل، سامي (٢٠٠٤)، النقود والبنوك، الكويت: شبكة كاظمة للنشر
- الخياط، مصطفى (٢٠١٠)، أثر عوامل إدارة مخاطر الائتمان على غربة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ١٨(٣)، الأردن.
- داود، محمد عمر (٢٠١٠)، تطوير نموذج الإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية الأردنية والتجارب العالمية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية.

الدغيم، عبد العزيز (٢٠٠٦). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ٢٨ (٣).

زايدة، دعاء (٢٠٠٦)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني "دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في القطاع الأردني". رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

الزبيدي، حمزة (٢٠٠١)، الإدارة المالية، عمان: دار الوراق.

سعيد، موسى مطر وآخرون (٢٠٠٦)، المالية الدولية، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع
السليجات، نمر عبد الحميد (٢٠١١)، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية. مجلة الفكر المحاسبي، ١٥ (٢)، مصر.
السمهوري، ولاء محسن (٢٠١٦)، أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك.

السواعي، خالد محمد (٢٠١١)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.

السيبي، صلاح الدين (٢٠١١)، الموسوعة المصرفية - العلمية والعملية، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

شمس الدين، منى (٢٠١٢)، دراسة معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري. رسالة ماجستير، دمشق.

الشواربي، عبد الحميد والشواربي، محمد (٢٠٠٧)، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من جهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

الضمور، فلاح (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية "دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية الأردنية". رسالة ماجستير جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.

الطائي (٢٠١٣)، أثر مخاطر التركيز الائتماني في ربحية ورأس المال المصارف التجارية. المجلة العراقية لكلية العلوم المالية والمصرفية، ٣٥ (١١٤)، العراق.

الظاهر، مفيد وعبد الجواد، إسلام وعمر، برهان (٢٠٠٧)، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، ٢١ (٢).

عبد الله، عبد القادر والصدیق، بایکر (٢٠٠٢)، محددات الهيكل التمويلی للشركات الصناعیة المساهمة فی المملكة العربیة السعودیة. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٤٢(٤)، ٧٢٣-٧٤٥.

عبدالله، تامر فايق یعقوب (٢٠١١)، تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانیة وأثارها على ربحیة المصارف التجاریة العاملة فی فلسطين. رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان العربیة.

العصار، الحلبي (٢٠٠٠)، النقود والبنوك، (ط١)، عمان: صفاء للنشر والتوزیع. علاونة، عطیة محمد (٢٠٠٤)، أثر السیاسة النقدیة الكمیة على حجم التسهيلات الائتمانیة للبنوك التجاریة الأردنیة. رسالة ماجستير، الأردن.

عیاد، وآخرون (٢٠١٤)، أثر استقرار أنواع الودائع على عقد البنوك التجاریة الأردنیة. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات للعلوم الإنسانیة والاجتماعیة، ٢٩(٤)، الأردن.

عیسی، أمجد عزت عبد المعزوز (٢٠٠٤)، السیاسة الائتمانیة فی البنوك العاملة فی فلسطين. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنیة.

فطایر، عادل (٢٠٠٩)، أثر أسالیب تسعیر التسهيلات الائتمانیة على ربحیة البنوك التجاریة فی الأردن. رسالة ماجستير منشورة، جامعة عمان العربیة.

قاسم، عدنان سالم (٢٠١١)، التسهيلات الائتمانیة كمؤشر لأداء التوظیفات القصیرة الأجل فی المصارف التجاریة فی العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). المجلة العراقیة للعلوم الإداریة، ٧(٢)، ٩٦، جامعة كربلاء.

اللحام، ایمن اسحق (٢٠٠٥)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانیة المباشرة وأثرها على تعثر التسهيلات الائتمانیة فی البنوك التجاریة الأردنیة. رسالة ماجستير، الأردن.

مامندی، غازي (٢٠١٢)، إدارة البنوك، العراق: مطبعة الحاج هاشم.

محمد، عبد الفتاح (٢٠١١)، الفائدة وأثرها على تغیرات حجم الودائع فی العراق للفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧). مجلة العلوم الاقتصادیة الجامعة، ٣٦(٣٢)، جامعة بغداد.

مشاقبة، جابر محمد (٢٠٠٨)، مسؤولیة البنك عن منح التسهيلات الائتمانیة. أطروحة دكتوراة، الأردن.

مطر، محمد (٢٠٠٣)، الاتجاهات الحدیثة فی التحلیل المالي والائتمانی، الأردن: دار وائل للنشر.

معلا، ناجي وظاهر، أحمد (١٩٩٩). العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانیة المباشرة فی المصارف الأردنیة: دراسة میدانیة. دراسات، ٢٦(٢)، الجامعة الأردنیة.

مفتاح، وآخرون (٢٠٠٧)، المخاطر الائتمانیة تحلیها- قیاسها إدارتها والحد منها. رسالة ماجستير، جامعة الزینونة، الأردن.

- مناد، خديجة (٢٠١٢)، العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك.
- نصار، صديق توفيق (٢٠٠٥)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- النيف، خالد لافي (٢٠٠٩)، تقييم كفاءة المصارف الأردنية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، ٣٣(٢)، مصر.
- ياس، اسماء خضير (٢٠١٣)، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، ٢٦(٤)، ٤٨-٤٩، جامعة بغداد.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Abu Karsh, Sheriff, (2005). **Bank credit risk management", the first Scientific Conference for Investment and Finance in Palestine between the development prospects and modern challenges**, Islamic University , 9 March .
- Abu Muammar (2007). Evaluation of credit facilities in the Gaza Strip from the viewpoint of the owners and managers of companies. **Islamic University Journal**, 15(2).
- Acuna-roa, Luisa F., Parra-Polania, Julian A. (2016). Price-level targeting versus inflation targeting in a new Keynesian model with inflation persistence. **Jourdan of applied Economics**. 19(2), 249-270.
- Al-Abedallat, Abedalfattah Zuhair and Jaafreh, Ali Bakhit (2012). The Effects of the Workers Efficiency in Extending of credit it Facilities on the Reduction of Bad Debts-Study on the Jordanian Commercial Banks. **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, 4(1), 836-8
- Alshwahdi, Fawzi Ali (2003). **Trade and Development Bulletin for Libyan bank credit**. page electronic <http://www.bankofcd.com/page.asp?page=264>
- Althaher et al. (2007). The determinants of the faltering banking facilities in Palestinian banks. **Najah University Journal for Research (Humanities)**, 21(2).
- Altman, Edward I. and Sabato, Gabriele (2007). Modeling Credit Risk for SMEs: Evidence from the US Market. **United State Small Business Administration**, 21(28), 1-47.
- Al-Zubaidi, Hamza Mahmoud (2002). **Bank credit management and credit analysis**, Amman: Dar Warraq Publishing.
- Aquanno, Scott, Brennan, Jordan (2016). The politics of Canadian monetary policy. Reassessing Canadian inflation, part II. **Journal of Economic**, issues (M.E. Sharpe Inc.). 50(3), 814-833.
- Aremu, O.S, Suberu, O.J and Oke, J.A (2010). Effective Credit Processing and Administration as a Panacea for Non-Performing Assest in the Nigerian Banking System. **Journal of Economics**, 1(1), 53-56.
- Baltagi, B. H. (2000). **Econometric analysis of panel data**. (2nd Edition). New York: John Wiley & Sons.

- Bortolotti, B. D'souza, J. Fantini, M. & Megginson W. L. (2002). Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry. **Telecommunication Policy**, 26(5-6), 243-268.
- Chernykh, L. & Theodossiou, A. (2011). Determinants of bank long-term lending behavior: Evidence from Russia. **Multinational Finance Journal**, 15(3/4), 193-216.
- English, William (1999). **Inflation and financial sector size**, federal reserve board.
- Green, W.H. (1982). **Econometric Analysis**, (7th Edition). Prentice Hall.
- Hussain, Luisa F, Nahar (2016). Price-level Targeting Versus inflation Targeting in A new Keynesian Model With Inflation persistence. **Journal of Applied Economic**, 19(2), 249-270.
- Hashad, Nabil (2005). **Guide to risk management, banking Research Center Studies in Financial and Banking**, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman.
- Hsiao, C. (1986). **Analysis of panel data**. Cambridge, U.K: Cambridge University Press.
- Imran, K. & Nishatm, M (2013). Determinants of bank credit in Pakistan: A supply side approach. **Economic Modelling**, 35,384-390.
- Lakshmi, P. Vasantha and Murugan (2009). A market study on bank credit facilities to small and Medium Enterprises. **The ICFAL University Journal of Bank management**, (2), 64-72.
- Luper, L. and Isaac, K. (2012). Capital structure and firm performance: Evidence from manufacturing companies in Nigeria. **International Journal of Business and Management Tomorrow**, 2(5).
- Maitah, Mansoor, Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012). **The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian**.
- Manez, J. A., Rochina, M. E. & Sanchis, J. A. (2004). The decision to export: a Panel Data Analysis for Spanish manufacturing. **Applied Economics Letters**, 11, 669-673.
- Mwafag Rabab (2015). **Factors Affecting The Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks**. (7), 166.
- Njanike, Kosmas (2009). **The Impact of Effective credit Risk Management on Bank Survival**. 9(2), 173-184.
- Ogboi, Charles and Unuafe, Okaro Kenneth (2013). Impact of Credit Risk. Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. **Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking**, 2(3), 703-717.
- Oshaibat, Suleiman (2016). **The relationship between stock returns and each of inflation interest rates share liquidity and remittances of workers in the Amman stock exchange**. 21, 1-18.
- Oskan, A. (2001). Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panel data. **Journal of business financial & accounting**, 28(1&2), 175-198.
- Rajni and Preeti (2011). **Strategic financial management**, New Delhi, India: Phi Learning
- Sharma, P. & Gounder, N. (2012). examined the change in the bank credit provided to the private sector in six economies in the south pacific during the period. 1982-2009. **Discussion paper finance**, Griffith business School, Griffith, University, No.13.
- Siminica, Marian (2016). **The impact of the valuation of assets on the companies profitability**. 68, 129-143.

- Titman & Wessels, R. (1988). The determinants of capital structure choice. **Journal of finance**, (March), 1-19.
- Torres-Reyna, O. (2007). **Panel Data Analysis: Fixed and Random Effects using STATA**. Princeton University. Available: [online] <http://dss.princeton.edu/training>, accessed on 18/07/2012.
- Worrall, L. J. & Pratt C. T. (2004). Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology. **Western Criminology Review**, 5(1), 35-49.
- Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. **Journal of the Royal Statistical Society**, 89.
- Zaida, Duaa (2006). **Bad credit facilities in the Palestinian banking system, applied study on national banks operating in the Gaza Strip**. Master Thesis, the Islamic University, Gaza.
- Bonti, Gabriel (2005). **Credit Risk Concentrations Stress**.
- Dullmann, Klaus (2007). A Tractable Model to Measure Sector Concentration Risk in Credit Portfolios. **Journal Financial Service Research**.
- Olokoyo, F. (2011). Determinants of Commercial Banks, Lending Behavior in Nigeria, International. **Journal of Financial Research**, 2(2), 61-72.
- Aquanno, Scott; Brennan (2016). The Politics of Canadian Monetary Policy. **Reassessing Canadian Inflation**, 50, 814-833.

الملاحق
البيانات المالية

| 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | | |
|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------------------|-------------------------------------|
| 1,416,259,522 | 1,328,188,339 | 1,306,259,250 | 1,372,787,204 | تسهيلات ائتمانية - صافي | البنك الأردني الكويتي |
| 2,409,637,456 | 2,552,465,748 | 2,609,714,566 | 2,844,731,503 | مجموع الموجودات | |
| 1,367,281,067 | 1,601,864,631 | 1,669,839,041 | 1,900,905,886 | ودائع عملاء | |
| 56 | 56 | 56 | 56 | عدد الفروع / محلي | |
| 3 | 3 | 3 | 3 | عدد الفروع / خارجي | |
| 440,524,180 | 517,278,113 | 523,866,661 | 599,288,936 | تسهيلات ائتمانية - صافي | البنك التجاري الأردني |
| 844,343,030 | 1,054,980,527 | 1,165,263,284 | 1,487,563,166 | مجموع الموجودات | |
| 618,488,435 | 743,003,938 | 810,255,595 | 1,041,471,213 | ودائع عملاء | |
| 30 | 30 | 30 | 30 | عدد الفروع / محلي | |
| 4 | 4 | 4 | 4 | عدد الفروع / خارجي | |
| 2,683,882,296 | 2,662,847,949 | 2,716,539,690 | 3,494,685,820 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك الإسكان للتجارة والتمويل |
| 7,091,627,609 | 7,227,090,355 | 7,594,929,467 | 7,922,698,728 | مجموع الموجودات | |
| 4,727,188,041 | 5,093,448,045 | 5,459,896,679 | 5,809,753,863 | ودائع عملاء | |
| 129 | 129 | 129 | 129 | عدد الفروع / محلي | |
| 14 | 14 | 14 | 14 | عدد الفروع / خارجي | |
| 391,933,727 | 377,314,851 | 698,084,208 | 736,572,470 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك الاستثمار العربي الأردني |
| 1,032,905,639 | 1,198,714,238 | 1,750,223,699 | 1,793,206,868 | مجموع الموجودات | |
| 571,843,579 | 580,606,665 | 986,300,056 | 1,040,099,945 | ودائع عملاء | |
| 10 | 10 | 10 | 10 | عدد الفروع / محلي | |
| 1 | 1 | 1 | 1 | عدد الفروع / خارجي | |
| 836,528,170 | 1,014,824,140 | 1,238,478,358 | 1,288,548,916 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك الاتحاد |
| 1,750,116,224 | 1,927,906,298 | 2,256,420,333 | 2,389,129,640 | مجموع الموجودات | |
| 965,026,007 | 1,205,587,614 | 1,653,817,931 | 1,774,048,405 | ودائع عملاء | |
| 40 | 40 | 40 | 40 | عدد الفروع / محلي | |
| 1 | 1 | 1 | 1 | عدد الفروع / خارجي | |
| 462642302 | 486252015 | 502569840 | 524913318 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن |
| 827,350,973 | 956,291,367 | 1,099,926,447 | 1,029,034,055 | مجموع الموجودات | |
| 482,528,790 | 590,515,774 | 687,489,813 | 651,360,274 | ودائع عملاء | |
| 27 | 27 | 27 | 27 | عدد الفروع / محلي | |
| 0 | 0 | 0 | 0 | عدد الفروع / خارجي | |
| 404311268 | 430882813 | 456065903 | 454704268 | تسهيلات ائتمانية - صافي | البنك الاستثماري |
| 708514095 | 778923054 | 805163338 | 845419891 | مجموع الموجودات | |
| 458081546 | 517866177 | 561390822 | 584076355 | ودائع عملاء | |

| 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | | |
|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------------------|---------------------------|
| 12 | 12 | 12 | 12 | عدد الفروع / محلي | |
| 0 | 0 | 0 | 0 | عدد الفروع / خارجي | |
| 623310413 | 676366322 | 794414558 | 910492278 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك المال الأردني |
| 1606916984 | 1886577482 | 2061689519 | 1986231309 | مجموع الموجودات | |
| 960,116,855 | 1,140,349,003 | 1,234,139,403 | 1,345,141,109 | ودائع عملاء | |
| 12 | 12 | 12 | 12 | عدد الفروع / محلي | |
| 0 | 0 | 0 | 0 | عدد الفروع / خارجي | |
| 171027709 | 217741761 | 320043868 | 431594034 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك سوسيته جنرال - الأردن |
| 479473646 | 640797419 | 866560175 | 1210141450 | مجموع الموجودات | |
| 326053588 | 395357442 | 607563741 | 916697231 | ودائع عملاء | |
| 17 | 17 | 17 | 17 | عدد الفروع / محلي | |
| 0 | 0 | 0 | 0 | عدد الفروع / خارجي | |
| 1007336799 | 964787174 | 1020556375 | 1144240181 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك القاهرة عمان |
| 2024335814 | 2212969220 | 2353354996 | 2532062104 | مجموع الموجودات | |
| 1,400,325,209 | 1,426,018,472 | 1,587,403,083 | 1,570,016,124 | ودائع عملاء | |
| 85 | 85 | 85 | 85 | عدد الفروع / محلي | |
| 21 | 21 | 21 | 21 | عدد الفروع / خارجي | |
| 930627322 | 1040347184 | 1100617301 | 1142237246 | تسهيلات ائتمانية - صافي | بنك الأردن |
| 2016627925 | 2076936998 | 2190187366 | 2206221873 | مجموع الموجودات | |
| 1552599693 | 1544205723 | 1628473303 | 1564886963 | ودائع عملاء | |
| 80 | 80 | 80 | 80 | عدد الفروع / محلي | |
| 15 | 15 | 15 | 15 | عدد الفروع / خارجي | |
| 1274022910 | 1188001847 | 1200994915 | 1227323101 | تسهيلات ائتمانية - صافي | البنك الأهلي الأردني |
| 2650286719 | 2702629821 | 2325144263 | 2494628998 | مجموع الموجودات | |
| 1797070926 | 1461194373 | 1523104814 | 1782222725 | ودائع عملاء | |
| 52 | 52 | 52 | 52 | عدد الفروع / محلي | |
| 15 | 15 | 15 | 15 | عدد الفروع / خارجي | |
| 9937597000 | 10539256000 | 11050831000 | 11264977000 | تسهيلات ائتمانية - صافي | البنك العربي |
| 23912416000 | 24538372000 | 25859777000 | 25859162000 | مجموع الموجودات | |
| 15015865000 | 15794047000 | 17095378000 | 17538698000 | ودائع عملاء | |
| 76 | 76 | 76 | 76 | عدد الفروع / محلي | |
| 108 | 108 | 108 | 108 | عدد الفروع / خارجي | |

| السنة | سعر فائدة اتفاقية إعادة الشراء |
|-------|--------------------------------|
| 2000 | 7.5 |
| 2001 | 6.0 |
| 2002 | 5.5 |
| 2003 | 3.5 |
| 2004 | 4.8 |
| 2005 | 7.5 |
| 2006 | 8.5 |
| 2007 | 6.8 |
| 2008 | 6.0 |
| 2009 | 4.5 |
| 2010 | 4.0 |
| 2011 | 4.3 |
| 2012 | 4.8 |
| 2013 | 4.3 |
| 2014 | 4.0 |
| 2015 | 3.5 |

| السنة | التسهيلات |
|-------|-----------|
| 2000 | 4546.5 |
| 2001 | 4948.9 |
| 2002 | 5130. |
| 2003 | 5262.4 |
| 2004 | 6189.2 |
| 2005 | 7744.3 |
| 2006 | 9761.9 |
| 2007 | 11295.6 |
| 2008 | 13044.3 |
| 2009 | 13317.2 |
| 2010 | 14451.4 |
| 2011 | 15851.2 |
| 2012 | 17829.8 |
| 2013 | 18939.7 |
| 2014 | 19274.5 |
| 2015 | 21103.5 |

| السنة | معدل التضخم |
|-------|-------------|
| 2000 | 1.2 |
| 2001 | 1.2 |
| 2002 | 1.2 |
| 2003 | 1.6 |
| 2004 | 3.4 |
| 2005 | 3.5 |
| 2006 | 6.3 |
| 2007 | 5.4 |
| 2008 | 13.9 |
| 2009 | -0.7 |
| 2010 | 4.8 |
| 2011 | 4.2 |
| 2012 | 4.5 |
| 2013 | 4.8 |
| 2014 | 2.9 |
| 2015 | -0.9 |

| 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|-------------|-------------|------------|------------|------------|---------------|
| 959174719 | 1127481771 | 1237394692 | 1089148849 | 1170473395 | 1,248,699,799 |
| 1649761717 | 2016727606 | 2062791204 | 2138860149 | 2083965605 | 2,273,649,683 |
| 881950548 | 1092957018 | 1193543511 | 1244572472 | 1304914523 | 1,417,161,647 |
| 56 | 56 | 56 | 56 | 56 | 56 |
| 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| 272534994 | 294943837 | 368360600 | 325815439 | 390445134 | 420,305,902 |
| 513184452 | 549260650 | 628156537 | 630087686 | 762778377 | 801,779,546 |
| 341581111 | 341952722 | 421533968 | 443335338 | 551567066 | 609,841,623 |
| 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| 1589871677 | 1936250617 | 2341696067 | 2368648748 | 2449148398 | 2502052866 |
| 4096450307 | 5020071766 | 5430579044 | 6090337737 | 6679660443 | 6937969687 |
| 2832729875 | 3500562100 | 3764520478 | 4430410552 | 4808562716 | 4833916135 |
| 129 | 129 | 129 | 129 | 129 | 129 |
| 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| 178073494 | 238351071 | 282471433 | 292830023 | 323820854 | 332203041 |
| 549039513 | 636778592 | 697473021 | 800824481 | 871170777 | 927258283 |
| 291106317 | 331787939 | 384117708 | 458358519 | 517050196 | 545267906 |
| 10 | 10 | 10 | 10 | 10 | 10 |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 436967870 | 465415208 | 601551048 | 689364649 | 711797603 | 723791257 |
| 891725489 | 1068090450 | 1134469444 | 1456573683 | 1539404608 | 1461540317 |
| 479,605,553 | 554,144,167 | 653175345 | 833418799 | 912444926 | 874295076 |
| 40 | 40 | 40 | 40 | 40 | 40 |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 240,529,765 | 267,108,022 | 267259973 | 284333399 | 312116560 | 394305344 |
| 517,654,162 | 601,180,052 | 587006228 | 610981717 | 696827633 | 758080329 |
| 251,488,306 | 367,634,049 | 334061826 | 351838785 | 360327496 | 458296679 |
| 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 221,948,847 | 287,632,475 | 303259965 | 299598411 | 350274314 | 350008522 |
| 671,915,191 | 699,126,874 | 683282263 | 666715036 | 677216707 | 691771974 |
| 392,591,230 | 411,931,021 | 447972925 | 477606270 | 449295873 | 469626566 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 489,727,259 | 497,411,907 | 592871680 | 569774041 | 670119771 | 655859938 |
| 856,374,723 | 939,639,235 | 983546499 | 1074603476 | 1204769089 | 1395843070 |
| 433,597,400 | 482,309,858 | 530204360 | 679981283 | 754717021 | 887907010 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

| 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|----------------|----------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| 453,431 | 132,718,184 | 164850928 | 154350912 | 129189509 | 135590044 |
| 162,794,399 | 221,921,355 | 275841242 | 300579393 | 342656075 | 360971654 |
| 111,054,375 | 110,367,367 | 135555353 | 147389018 | 228522973 | 261826492 |
| 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 508,778,353 | 539,389,673 | 632853802 | 729800243 | 823104605 | 947589993 |
| 1,178,849,516 | 1,319,245,230 | 1462244466 | 1746913972 | 1843445180 | 1940363261 |
| 889356617 | 994859431 | 1125347862 | 1259919440 | 1335849372 | 1375134365 |
| 85 | 85 | 85 | 85 | 85 | 85 |
| 21 | 21 | 21 | 21 | 21 | 21 |
| 665972113 | 738172229 | 826521842 | 864686229 | 961163483 | 1046500369 |
| 1,376,230,654 | 1,455,719,079 | 1686018203 | 1907991848 | 1969064155 | 2052858043 |
| 1090436054 | 1146572908 | 1276796269 | 1418072024 | 1482736214 | 1497999648 |
| 80 | 80 | 80 | 80 | 80 | 80 |
| 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 621,668,426 | 733,705,849 | 889730076 | 980816924 | 1066252004 | 1178228195 |
| 1,740,841,639 | 1,976,151,767 | 2106172872 | 2256082381 | 2519664227 | 2616668995 |
| 1,089,972,135 | 1,242,728,753 | 1373583974 | 1518162665 | 1664333433 | 1705259437 |
| 52 | 52 | 52 | 52 | 52 | 52 |
| 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 7,909,806,000 | 9,875,128,000 | 10839672000 | 10138208000 | 10061711000 | 10003554000 |
| 18,440,138,000 | 21,220,031,000 | 22751002000 | 23099491000 | 23319408000 | 23921485000 |
| 10756760000 | 12247957000 | 13252243000 | 12985348000 | 13997658000 | 14682026000 |
| 76 | 76 | 76 | 76 | 76 | 76 |
| 108 | 108 | 108 | 108 | 108 | 108 |

| 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------|
| 191,522,224 | 237,367,836 | 264,414,924 | 318,212,600 | 446,733,173 | 688975366 |
| 545,346,851 | 569,982,163 | 625,121,036 | 717,685,211 | 887,617,133 | 1408372182 |
| 339,465,497 | 357,812,813 | 397,943,009 | 435,916,737 | 537,153,505 | 788945010 |
| 56 | 56 | 56 | 56 | 56 | 56 |
| 3 | 3 | 3 | 3 | 3 | 3 |
| 203,022,697 | 232,765,206 | 125,271,548 | 68,896,311 | 89,154,655 | 197726819 |
| 344,549,848 | 386,526,238 | 260,540,837 | 116,990,334 | 220,373,887 | 363145363 |
| 236,414,761 | 255,058,830 | 209,214,714 | 95,499,924 | 136,071,773 | 240679980 |
| 30 | 30 | 30 | 30 | 30 | 30 |
| 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| 556,611,418 | 584,751,392 | 600,088,046 | 628,819,522 | 884,899,062 | 1262618624 |
| 1,623,245,374 | 1,708,811,792 | 1,773,011,222 | 2,030,610,781 | 2,494,931,963 | 3196252968 |
| 1,209,389,902 | 1,239,299,639 | 1,280,449,363 | 1,526,548,293 | 1,919,146,462 | 2370459052 |
| 129 | 129 | 129 | 129 | 129 | 129 |
| 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| 76,721,179 | 71,998,161 | 69,474,795 | 73,076,562 | 119,284,258 | 126209742 |
| 299,917,952 | 329,741,746 | 362,513,874 | 376,014,579 | 402,931,525 | 477821156 |
| 170,643,330 | 181,967,995 | 186,693,775 | 209,859,634 | 221,706,297 | 250907917 |
| 10 | 10 | 10 | 10 | 10 | 10 |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 100,664,959 | 132,945,690 | 146,162,453 | 175,665,218 | 204,743,109 | 321045595 |
| 266,002,904 | 306,277,073 | 371,424,702 | 392,722,306 | 509,181,714 | 652410491 |
| 188,664,782 | 206,662,824 | 286,804,245 | 310,018,459 | 358,644,916 | 387,365,827 |
| 40 | 40 | 40 | 40 | 40 | 40 |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| 103,459,605 | 121,626,706 | 115,863,512 | 128,209,311 | 147,158,338 | 206,128,306 |
| 259,175,252 | 310,487,563 | 298,685,432 | 333,898,304 | 373,612,147 | 410,786,480 |
| 177,484,768 | 197,020,728 | 180,470,708 | 194,214,021 | 221,579,106 | 243,960,515 |
| 27 | 27 | 27 | 27 | 27 | 27 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 87,811,559 | 131,445,144 | 101,668,929 | 82,516,947 | 92,025,909 | 162,353,590 |
| 348,089,021 | 415,753,221 | 352,612,523 | 366,956,913 | 392,797,523 | 554,885,514 |
| 264,024,955 | 320,947,065 | 260,350,222 | 277,131,289 | 291,682,512 | 365,057,285 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | | | | | 384,917,089 |
| | | | | | 698,362,190 |
| | | | | | 348,925,605 |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 21,028,372 | 22,122,181 | 30,415,785 | 31,190,364 | 59,827,423 | 84,563,717 |

| 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| 67,570,655 | 53,385,252 | 64,058,073 | 66,830,068 | 106,093,660 | 167,888,904 |
| 45,661,615 | 33,330,113 | 42,046,580 | 41,644,595 | 59,000,107 | 116,659,763 |
| 17 | 17 | 17 | 17 | 17 | 17 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 288,764,313 | 310,100,115 | 283,310,006 | 282,255,247 | 353,643,320 | 440,327,883 |
| 884,802,861 | 930,120,818 | 896,185,908 | 875,652,275 | 994,671,457 | 1,227,330,587 |
| 732,379,912 | 720,733,972 | 725,933,899 | 740,478,075 | 819,484,963 | 853567610 |
| 85 | 85 | 85 | 85 | 85 | 85 |
| 21 | 21 | 21 | 21 | 21 | 21 |
| 289,688,328 | 323,149,456 | 337,697,459 | 356,240,341 | 398,813,271 | 530807757 |
| 678,262,374 | 737,365,248 | 806,548,259 | 901,654,157 | 968,797,329 | 1,185,713,310 |
| 525,379,505 | 562,666,421 | 616,103,685 | 688,550,628 | 761,223,013 | 921645865 |
| 80 | 80 | 80 | 80 | 80 | 80 |
| 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 511,524,516 | 540,482,060 | 459,004,146 | 429,047,089 | 420,208,016 | 560,147,166 |
| 1,184,109,874 | 1,353,923,343 | 1,384,867,553 | 1,302,400,125 | 1,571,426,157 | 1,674,647,045 |
| 751,765,567 | 857,656,217 | 819,728,253 | 1,011,106,715 | 1,261,644,931 | 1,071,458,981 |
| 52 | 52 | 52 | 52 | 52 | 52 |
| 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| 5,110,288,000 | 5,235,743,000 | 5,189,256,000 | 5,513,450,000 | 6,386,255,000 | 6,660,103,000 |
| 13,845,104,000 | 14,548,835,000 | 14,714,153,000 | 15,477,112,000 | 16,786,028,000 | 16,815,804,000 |
| 8,891,868,000 | 9,175,787,000 | 10,052,167,000 | 10,572,042,000 | 11,096,182,000 | 10936131000 |
| 76 | 76 | 76 | 76 | 76 | 76 |
| 108 | 108 | 108 | 108 | 108 | 108 |